أثر النزوح القسري على النساء والفتيات

الظروف النفسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية للنساء والفتيات

وزارة شؤون المرأة

أكتوبر ٢٠٢٤

المقدمة ٤
ملخص تنفيذي ٦
١. تصاعد وتيرة عنف الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء الفلسطينيات ٩
1.1. حرب الإبادة في قطاع غزة أكثر ضحاياها من النساء والأطفال ٩
١.٢ إمعان الاحتلال في سياسية التهجير القسري في قطاع غزة ١٢
١.٣ تدمير البنية التحتية وفقدان أدنى مقومات العيش الكريم ١٣
١.٣.١ أزمة المياه ١٤
١.٣.٢ القيود على النظافة الشخصية ١٥
٢. أثر النزوح على النساء والفتيات في قطاع غزة ١٦
٣. في الضفة الغربية أشكال مختلفة للتهجير القسري ١٨
٤. الأوضاع الصحية للنساء والفتيات في فلسطين ٢٠
٤.١ الأوضاع الصحية للنساء في قطاع غزة ٢٠
٤.٢ النساء الحوامل في قطاع غزة الأكثر معاناة وحياتهن مهددة بالخطر ٢٢
٤.٣ تأثير اكتظاظ أماكن النزوح على صحة النساء ٢٥
4.4الأوضاع الصحية للنساء في الضفة الغربية ٢٥
٤.٥ آثار حرب الابادة على الصحة النفسية للنساء ٢٧
٤.٦ تداعيات قرار الحكومة الإسرائيلي بحظر نشاط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الاونروا" عن تقديم خدماتها الصحية على القطاع الصحي في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ٢٩
٥. انعدام الأمن الغذائي ٣٠
٦. العدوان يخلف جيلاً جديداً من ذوي وذوات الإعاقة ٣٤
٦.١ التأثير النفسي بعيد المدى للإعاقة ٣٤
٧. إبادة معرفية في إطار الابادة الجماعية ٣٦
٧.٣ تداعيات النزوح على تعليم الفتيات ٣٨
٨. الأوضاع الاقتصادية للنساء في فلسطين في حرب الابادة ٤١
٨.١ الأوضاع الاقتصادية للنساء في قطاع غزة ٤٢
٨.٢ الأوضاع الاقتصادية للنساء في الضفة الغربية ٤٥

٨.٣ زيادة توجه النساء للعمل غير الرسمي..... ٤٧
8.4الآثار الاقتصادية لتفاقم الاوضاع الصحية والنفسية ٤٨
٨.٥ تأثير تراجع الاوضاع الاقتصادية على مستويات العنف في المجتمع الفلسطيني ٤٩
المصادر ٥٤

المقدمة

لقد تسببت حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، والهجمات العسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية بما فيها القدس، المصحوبة باستخدام القوة المميتة. في أكبر عدد من حالات النزوح القسري تحت وطأة النيران الإسرائيلية. ما تزيد عن مليون امرأة، وفتاة، تَركنَّ قسراً أماكن السكن في موجات متتالية من النزوح يبدو أنها لن تتوقف قريباً.

يستكشف هذا التقرير والذي تطلقه وزارة شؤون المرأة تزامناً مع الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، آثار النزوح القسري على النساء والفتيات وتداعياته على حياتهن، وحقوقهن، ومستقبلهن، وأوجه التركيز لسد فجوات البيانات والمعرفة التي تعتبر أساسية لإيجاد حلول فورية، وفعالة، تعالج مخاطره وآثاره وبالأخص على البنى المجتمعية والنسيج المجتمعي.

تتحمل النساء والفتيات أشد الأعباء وطأة بفعل حركة النزوح المستمرة. المعاناة مضاعفة وتلقي في ظلالها على الجوانب الاجتماعية، والصحية، والاقتصادية، والقانونية، والثقافية لمن نزحن. عنف متعدد الأبعاد يواجه النساء والفتيات؛ وهو عنف تزداد حدته مع عدم كفاية واستجابة المساعدات الإنسانية والخدمات المنقذة للحياة، لاحتياجات النازحات. والافتقار إلى الخصوصية، وتفشي الأمراض المعدية، السارية، وانتاج ثقافة سائدة وسلوك يهدد السلامة الجسدية والجنسية للنازحات، وذلك بفعل الصدمات، وحالة الفوضى التي انتجتها الحرب، وتبعاً للاكتظاظ غير المسبوق في أماكن تجمع النازحين التي تشهد تحدياً جدياً مع دخولنا فصل الشتاء.

إنّ استعادة التوازن بالنسبة للنساء والفتيات استناداً لمخرجات النزوح، وتداعياته. وتحسين جودة عمليات الاستجابة الإنسانية الشاملة لهن. مسألة تضعنا بلا أدنى شك أمام مسؤولياتنا في وزارة شؤون المرأة لمشاركتكم كافة – دول، ومنظمات دولية وأهلية معنية بحقوق الإنسان، والمرأة – بمعلومات، وأرقام، وحقائق، موحدة ومحدثة، لما يحصل. مدركين بأنّ جوهر تصميم البرامج وعمليات الإغاثة والمساعدة الإنسانية المنقذة لحياة، والتعافي، لأكثر من مليون امرأة وفتاة، يبدأ بتحليل الحالة الراهنة.

وزيرة شؤون المرأة– منى الخليلي

ملخص تنفيذي

يتطرق هذا التقرير للحديث حول أثر النزوح على النساء والفتيات الفلسطينيات بعد أحداث السابع من أكتوبر، والظروف الصحية والنفسية والاقتصادية المترتبة عليهن، فالحرب الهمجية الدموية التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي على القطاع الصحي الفلسطيني في قطاع غزة أوقعت خسائر فادحة حيث أستعرض التقرير حجم المرافق الصحية الخارجة عن الخدمة، فقد خرج ٣٤ مستشفى ما بين حكومي وخاص، و٨٠ مركز صحي، و١٣٤ سيارة اسعاف عن العمل، كما وتم استهداف الطواقم الطبية العاملة في الميدان فقد استشهد ١٠٤٧شخص، واعتقل أكثر من ٣١٠ أيضاً من العاملين في القطاع الصحي. عدا عن الحصار الدائم للمستشفيات المتبقية للعمل، ومنع إدخال الأدوية والمستلزمات الطبية، إضافة إلى منعه لإدخال الوقود اللازم لتشغيل الأجهزة الطبية، مما سبب العجز الكامل للمنظومة الصحية في القطاع. وبناءً على ما سبق فإن جميع سكان القطاع عامة يواجهون خطر الموت في كل لحظة نظراً لإنقطاع ما يلزم من المستلزمات الطبية اللازمة لإنقاذ أرواح المصابين، أما بالنسبة للنساء وهي الفئة الأكثر تضرراً بانهيار المنظومة الصحية نظراً لطبيعة الحمل والولادة والرضاعة، حيث يوجد ما يقارب ١٥٥ ألف حامل ومرضعة، من بينهن ٦٠ ألف حامل يفتقدن للرعاية الصحية الأساسية و ١٥ألف منهن مهددات بالمجاعة، إضافة إلى أن ٦٨٪ منهن يعانين من أمراض ناتجة عن سوء التغذية.

أما على مستوى الصحة النفسية التي تركتها الحرب على نفسوهم فإن النساء في القطاع يعانين من الصدمات والاضطرابات النفسية مثل اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) والذي تتمثل أعراضه بالقلق الشديد واسترجاع الذكريات، فضلاً عن انعدام توفر خدمات العلاج النفسي أو الدعم النفسي اللازم.

أما على صعيد المستوى الاقتصادي فيتناول التقرير مدى تراجع الوضع الاقتصادي وتردي الحالة المعيشية للسكان الفلسطينين سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، نظرا للاقتحامات المستمرة من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي، والاغلاق الدائم لمداخل المدن مما يحد من حرية التنقل والتجارة بين المدن الفلسطينية، ناهيك عن منع العمالة الفلسطينية من العمل في داخل الخط الأخضر والتي كانت تشكل مصدر رزق للألاف من العائلات الفلسطينية، إضافة إلى قرصنة أموال المقاصة والتي تدخل في ميزانية إيرادات الدولة. أما على صعيد قطاع غزة فتعيش المرأة الغزية ظروفاً اقتصادية صعبة للغاية في مراكز الايواء بلا أي دخل أو مصدر للرزق، عدا عن فقدان ما يقارب ١٢ ألف إمرأة لمعيلها الأسري، مما يزيد

من العبيء الاقتصادي الملقى على عاتقهن، فبات عدد منهن يمارسن أعمالاً بدائية من أجل توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهن، عدا عن تدمير البنية التحيتية من شوارع واتصالات ومرافق مياه، وكهرباء، وصرف صحي فيزيد من العبيء الاقتصادي الملقاة على أكتافهن، فالحياة العامة في القطاع تعتبر مشلولة، حيث تم تدمير المخابز والمنشأت الصحية والوحدات السكنية التي تأوي السكان، فهناك اكثر من ١٥٩ ألف وحدة سكنية مدمرة بالكامل، وحوالي ١٩٣ ألف وحدة سكنية مدمرة بشكل جزئي، إضافة إلى تدمير ما يقارب ٣ ملايين متر من الطرق والشوارع، وقصف أكثر من ١١ مخبزاً مما زاد العبيء على المرأة وجعلها تضطر للعمل على توفير الدقيق وعجنه وخبزه في البيت في ظل وجود مواد بدائية نظراً لانقطاع الوقود والكهرباء مما يضطرها للخبز باستخدام الحطب واشعال النيران مما يزيد من حجم الكارثة البيئية التي هي من الأساس غير صالحة للعيش. ناهيك عن البنية التحتية الزراعية التي تم تدميرها، والتي كانت تشكل مصدر رزق أساسي لغالبية السكان والتي كانت تشكل ما نسبته ٦٧.٦ من مجمل الأراضي المدمرة. إضافة إلى الثروة الحيوانية وصيد الأسماك، حيث أدى النقص الحاد في الأعلاف والمياه إلى نفوق ما يقارب من ١٥ ألف رأس من الماشية، أي ما يعادل ٩٥٪ من اجمال الماشية. ولا ننسى إغلاق المعابر والقيود المفروض عليها من إدخال الشاحنات التجارية.

السلاح الذي يملكه الشعب الفلسطيني في حياته هو سلاح المقاومة والصمود إضافة إلى سلاح المعرفة والعلم الذي يعتبر الطريق الوحيد للنجاة مما هو فيه، ونظراً لأهمية هذا السلاح فقد عمل الاحتلال الاسرائيلي على تدميره فقد دمرت ألات الحرب ما يقارب ٧٧ مدرسة حكومية بشكل كامل، إلى جانب تضرر ما يزيد عن ٣٠٠ مدرسة حكومية بشكل بالغ، وقصف ٦٥ مدرسة تابعة للأونروا. واستشهاد ما يزيد عن ١٢ ألف من طلبة المدارس، بالإضافة إلى ما يزيد عن ٧٠٠ من طلبة الجامعات، وجرح ما يزيد عن ١٨ ألف طالب مدرسي وجامعي عدا عن الاعتقالات غير المعروف عددها والتي وقعت في ظروف غامضة. واستشهاد ما يزيد عن ٤٠٠ من معلمي/ات المدارس من أصل (٢٢.٠٠٠) معلم ومعلمة من مختلف المدارس الحكومية والخاصة والأونروا.

وفيما يخص الدعم الرئيسي للاجئين الفلسطينين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين والتي أنشأت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٤٩، والتي تعتبر الداعم الرئيسي للاجئيين في تقديم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم، ولكن كل تلك الخدمات توقفت عن العمل بسبب قرار الحكومة الاسرائيلية بايقاف الإتفاقية الموقعة من أجل السماح لاونوروا بتقديم الخدمات للاجئين، مما سيشكل كارثة حقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة، غزة بشكل خاص لخصوصية وضعها

الراهن وحاجتها الفعلية لكل تلك الخدمات المقدمة، عدا عن الموظفين المعتمدين على كاهل الاونروا مما يعني زيادة في عدد العاطلين عن العمل، حيث يعمل نحو ٤٨٥١ موظفاً في الوكالة منهم ١٠١٥امرأة (٢١٪ من العاملين في القطاع الصحي نساء). مما يزيد من نسبة البطالة والفقر في صفوف الغزيين، أما فيما يخص القطاع التعليمي فتبلغ عدد المدارس التي تتبع للاونروا ٧٠٦ مدارس، و٥٤٣.٠٧٥ تلميذاً، وعلى صعيد القطاع الصحي فهناك ١٤٠ منشأة تتبع للأونروا، وبمعدل ٧ زيارات سنوية للمريض الواحد في السنة، وقد بلغت الميزانية المرصود للصحة في العام ٢٠٢٢ ما مقداره ١.١٧ مليار دولار. كل هذه المؤشرات تنذر بتدمر البنية الصحية والتعليمية في القطاع نظراً لعدم وجود بدائل آخرى للحصول على الخدمات في ظل تدمير البنية التحتية والصحية الحالية من قبل جيش العدو الاسرائيلي.

١. تصاعد وتيرة عنف الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء الفلسطينيات

١.١. حرب الإبادة في قطاع غزة أكثر ضحاياها من النساء والأطفال

تعرضت المرأة الفلسطينية على مدى عقود، لمختلف أصناف التمييز والعنف الممنهج الذي كان سببها الأساسي الاحتلال الإسرائيلي، إلا ان وتيرة هذه الاعتداءات تصاعدت وزادت حدتها منذ السابع من أكتوبر للعام ٢٠٢٣ حيث تعمدت اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال قتل النساء والفتيات الفلسطينيات، وإلحاق الضرر الجسدي و النفسي بهن، وإخضاعهن لأحوال معيشية بقصد الإهلاك وهو ما يشكل خرقاً جسيماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولقواعد القانون الدولي الإنساني؛ وعلى وجه الخصوص اتفاقيات جنيف والتعليقات عليها وبروتوكولاتها، واتفاقية لاهاي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتوصية العامة رقم (٣٠) الصادرة عن لجنتها، واتفاقية حقوق الطفل، إلى جانب رزمة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن المرأة، السلام، والأمن وعلى رأسها القرار رقم (١٣٢٥) والقرار رقم (١٨٢٠)، والذي شكل خرقاً على نحو صارخ للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن رقم: (٢٧٢٨) و(٢٧١٢) و(٢٧٢٠) و(٢٣٣٤).

أصبح أكثر من ٢.٧ امرأة فلسطينية ضحايا لجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والإبادة الجماعية، و النساء في هذا الصراع ينتمين إلى جميع مناحي الحياة ومن بينهن صحفيات وعاملات في الطواقم الطبية وموظفات في الأمم المتحدة وعضوات في منظمات المجتمع المدني. فالوضع الذي تواجهه النساء والفتيات العالقات في الصراع يتجاوز الكارثة في ظل عدم توفر مقومات الحياة الأساسية والعمليات العسكرية المستمرة والتي تعرض حياتهن للخطر الدائم والتي هي جانب من الجوانب المؤلمة من الواقع الذي يعانيه الشعب الفلسطيني وخاصة النساء والأطفال في ظل حرب الإبادة في قطاع غزة والانتهاكات المتوصلة في الضفة الغربية والقدس والمستمرة لوقتنا الحالي.

ومنذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ارتكب الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٣٦٠٠ مجزرة راح ضحيتها أكثر من ٤٤,٠٠٠[١] شخص، وتم ابادة ما يزيد عن ١٣٦٧ عائلة وشطبها من السجل المدني[٢]، منهم ما يزيد على ١١,٨٩١ امرأة، و١٧,٣٨٥ طفل ، أي ٧٠٪ من الضحايا هم من النساء والأطفال، و2,421 كبار السن بينهم نساء. وأكثر من ١٠,٠٠٠ فلسطيني مفقود تم اختفائهم قسراً. ٥٠٪ منهم من النساء والاطفال، وهناك أكثر من ١٠٩,١٩٧ جريح معظم إصاباتهم بليغة وأدت إلى إعاقات دائمة أو غيرت مجرى حياتهم وجعلتها مهددة بالخطر في أي لحظة في ظل انهيار المنظومة الصحية بالكامل،

وحوالي٣٥٠٥٥ طفل فقد أحد الوالدين أو كليهما. وفي الضفة الغربية فقد نحو ٧٨٠ شخصاً حياته بينهم ١٨ امرأة.، و١٦٧ طفلاً وجرح نحو ٦٦٤٢ شخص[٣] .

أرقام مرعبة
حرب الابادة الجماعية في قطاع غزة

كل ساعة **تقتل 2**
من الامهات الفلسطينيات

5 أطفال يقتلو في كل ساعتين

- **710** طفل استشهدوا عمرهم اقل عام
- **171** رضيع ولدو واستشهدوا
- ما يزيد عن **35** الف طفل يعيشون من دون والديهم

174
شهيدا من الصحفيين من اجل اسكات صوت الحقيقة

أكثر من **3600** مجزرة ارتكبها الجيش الاسرائيلي

70 %
من الشهداء هم من النساء والاطفال

اكثر من 100 الف جريحا ومصاباً
معظم إصاباتهم بليغة وأدت إلى إعاقات دائمة

50 %
من المقودين هم من النساء والاطفال

[١] البيانات الخاصة بأعداد الشهداء والجرحى محدثة لغاية ١٤-١١-٢٠٢٤ وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

[٢] المكتب الاعلامي الحكومي ٩-١١-٢٠٢٤

[٣] البيانات الخاصة بأعداد الشهداء والجرحى فقد تم الاعتماد على موقعين رئيسيين: الصفحة الرسمية الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ومرصد شيرين مرصد شيرين – الرئيسية. محدث لغاية ٩ نوفمبر ٢٠٢٤.

ووفقاً لتحليل أجرته منظمة أوكسفام قتل الجيش الإسرائيلي خلال العام الماضي في قطاع غزة من النساء والأطفال عددًا يفوق عدد من قتلوا في جميع النزاعات الأخرى في نفس المدّة على مدى العقدين الماضيين، فمرّة كل ثلاث ساعات تصيب الأسلحة المتفجرة الإسرائيلية البنية التحتية في قطاع غزة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ونقاط توزيع المساعدات، اذ تم اسقاط ما يزيد على ٨٦ ألف طن من المتفجرات على قطاع غزة من بدء العدوان، ما يعادل خمسة أضعاف قوة قنبلة هيروشيما النووية، وفقًا لتقديرات دولية.

- ففي مجزرة ارتكبتها قوات الاحتلال سميت مجزرة الطحين، استشهد أكثر من ١١٢ فلسطينيا وأصيب ما يقارب ٨٠٠ آخرين، بينما كانوا يصطفون للحصول على المساعدات واثناء ذلك تم اطلاق النار عليهم.

- قامت إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بجرف خيام النازحين في ساحة مستشفى كمال عدوان قبل أن تنسحب منه، ودفن عشرات النازحين والمرضى والجرحى وهم أحياء داخل المستشفى وفي محيطه .

- في مجزرة مستشفى المعمداني والتي استشهد فيها ٥٠٠ فلسطيني، ومجازر جباليا والمغازي وشارع الرشيد ورفح، ونواصي غزة وصولا إلى مجزرة المصلين، وآلاف المجازر الأخرى التي استهدف بها الجيش الإسرائيلي الالاف المدنيين العزل.

١.٢ إمعان الاحتلال في سياسية التهجير القسري في قطاع غزة

أدت عمليات الهدم والدمار التي طالت كافة أشكال الحياة في قطاع غزة من المساكن والبنية التحتية والتي بلغت نسبتها أكثر من ٧٠٪ ضمن سياسة هادفة إلى تفريغ قطاع غزة من سكانه عبر التهجير القسري.

فبدات رحلة البحث عن النجاة من القصف الإسرائيلي والنزوح من القطاع يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣ بإنذار إسرائيلي بإجلاء السكان من شمال القطاع والتحرك نحو الجنوب والبالغ عددهم اكثر من ١.٩ نازح والتي تشكل النساء ما نسبته ٤٩.٣ % من سكان قطاع غزة منهن حوالي ٥٤٦ ألف أنثى في سن الانجاب (١٥- ٤٩) سنة، حيث أصبحت أكثر من ٩٠ % منهن مهجرات من منازلهن ومناطق سكناهن قسرًا، وسط ظروف غير إنسانية وانعدام متطلبات الحد الأدنى من المعيشة، حيث تعاني النساء والاطفال من تداعيات هذا التهجير القسري حيث انفصلوا عن عائلتهم قسراً من مناطقهم في شمال ووسط القطاع للنزوح الى الجنوب، والذي لم يسلم ايضاً من أبشع المجازر والتي تضاعفت حدتها ووتيرتها خاصة مع الكثافة السكانية العالية في مساحة لا تتجاوز ٦٣ كم مربع، اذ وصل عدد السكان لكل كم مربع حوالي ١٧٥٠٠ فرد [٤].

تشير البيانات الرسمية إلى أن هناك ما يزيد عن ١٥٩ ألف وحدة سكنية مدمرة بالكامل، وحوالي ١٩٣ ألف وحدة سكنية مدمرة بشكل جزئي [١]

[٤] الصفحة الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلقة بإحصائيات حرب الابادة

١.٣ تدمير البنية التحتية وفقدان أدنى مقومات العيش الكريم

لم يسلم شبر واحد من قطاع غزة من الدمار والقتل، الذي تعددت أشكاله بشتى آلات الحرب الاسرائيلية من القصف الجوي والمدفعي وعمليات التوغل البري وقنص المدنيين والاستيلاء على منازلهم كثكنات عسكرية، بالإضافة إلى تدمير الشوارع وخطوط البنية التحتية من شبكات المياه والصرف الصحي وخطوط الأمطار وخدمات البلديات، إلى جانب الجريمة المركبة، بفصل خطوط الكهرباء المُغذية لقطاع غزة، وتدمير البنية التحتية لشبكات الاتصالات الأرضية والخلوية والانترنت، الأمر الذي حرم سكان القطاع من امكانية التواصل أو الابلاغ عن المجازر التي تحدث في أماكن عدة ومتفرقة وعزلت سكان القطاع عن العالم الخارجي. وانعكس أثره بصورة خاصة على النساء ووضعهن في دائرة القلق والخوف مع انقطاع التواصل مع الأهل والاستعلام عن أحوالهم وإذا ما زالوا على قيد الحياة أم لا.

كما أدت عمليات الهدم والدمار التي طالت الوحدات السكنية والأبنية الى نزوح حوالي ٢ مليون شخص، من بينهم مليون امرأة وفتاة نزحن قسرن من منازلهن وأماكن سكنهن الى أروقة وساحات المستشفيات وغرف المدارس للإحتماء بها ظناً منهم انها ستوفر الحماية واللجوء لهم، إلا أن الوحشية التي تتعامل بها اسرائيل مع المدنيين العزل لم يسبق لها مثيل ، فقد حوصرت المدارس والمستشفيات بالدبابات وأرهبت وروعت من فيها، وقصفت بالطائرات وتم اعتقال من فيها والتنكيل بهم والتحقيق معهم، ما جعلهن يعايشن ظروفاً غير انسانية وقاسية من انعدام الحد الادنى من متطلبات العيش.

ولم تتوقف معاناة النازحين إثر نزوحهم قسراً من مناطقهم في شمال ووسط القطاع متجهين إلى الجنوب بعد أن زعم الجيش الاسرائيلي أنها أكثر أمان، إلا أن وحشية القصف والمجازر والدمار تضاعفت حدتها ووتيرتها وتداعياتها في الجنوب خاصة مع الكثافة السكانية العالية فيه، الذي تعرض إلى تغييرات هيكلية في نمط وتوزيع السكان وبخاصة محافظة رفح المكتظة حالياً بالنازحين ، فقد قُدر عدد السكان المقيمين في محافظة رفح لغاية ٢٠٢٤/٠٤/٢٢ بحوالي ١.١ مليون فرداً يعيشون في مساحة ٦٣.١ كم مربع حيث كانت قد بلغت كثافة السكان في رفح عشية العدوان ٤,٣٦٠ فرداً لكل كم مربع لتصل الآن إلى حوالي ١٧٥٠٠ فرد لكل كم مربع.[٥]

[٥] الاحصاء الفلسطيني

١.٣.١ أزمة المياه

انخفضت نسبة الإمدادات من مصادر المياه بمقدار ٩٠٪، وبالتالي فإن نسبة استهلاك المياه قلت بمقدار ٩٢٪ عما كانت عليه قبل العدوان، وذلك بعد الاثار الكارثية التي خلفتها الحرب على شبكات المياه ومصادر إمدادات المياه بشكل عام، حوالي ٥٥٪ من البنية التحتية لإمدادات المياه بحاجة إلى إصلاح أو إعادة تأهيل في قطاع غزة.

ما يقارب ٧٠٠ بئر مياه مدمر، و٦٥ مضخة صرف صحي توقفت عن العمل، بالإضافة الى ٦ محطات وأنظمة لمعالجة المياه العادمة متوقفة عن العمل بشكل كلي بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الوقود، ما أدى إلى انخفاض معدل الاستهلاك اليومي للفرد الى ١.٥ لتر ١٥في حين أن منظمة الصحة العالمية توصي بما لا يقل عن ١٥ لتر، وتتضاعف حدة هذه الأزمة مع تدفق حوالي ١٣٠,٠٠٠ متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى مياه بحر المتوسط في قطاع غزة[٦]مع تدمير ما يزيد عن ٦٥٥ ألف متر طولي من شبكات الصرف الصحي.

وتتعمق أزمة تلوث المياه مع الاستخدام المكثف للأسلحة المحظورة مثل الفوسفور الأبيض أدى إلى تلوث خطير في التربة والمياه الجوفية، التي تعتبر المصدر الأساسي للشرب والاستخدام المنزلي، مما جعل ٩٧٪ من المياه في القطاع غير صالحة للاستهلاك البشري مع ارتفاع نسبة النيترات في المياه الى ١٠ أضعاف المستوى المسموح به دوليا، مما يترك آثاراً خطيرة على صحة السكان وخاصة النساء الحوامل والأطفال[٧].

[٦] الاحصاء الفلسطيني

[٧] سيتم التطرق الى تاثير التلوث على الصحة في بند اخر

١.٣.٢ القيود على النظافة الشخصية

تعيش النساء والفتيات في قطاع غزة ظروفاً معيشية قاهرة ويواجهن عوائق متزايدة أمام توفير الحد الأدنى من النظافة الشخصية، في ظل الشح في منتجات النظافة الشخصية وانقطاعها من الأسواق مع قصف الصيدليات والمحال التجارية والمراكز التجارية، حيث أصبحت الامدادات الوحيدة عن طريق المساعدات التي فرضت اسرائيل قيوداً أمام ادخالها إلى القطاع، ما جعل أسعار هذه المنتجات مرتفعة في ظل الطلب المرتفع عليها حيث يصل سعر الصابون إلى نحو ٧ دولارات سبع أضعاف ما كان عليه قبل الحرب، الأمر الذي يفوق قدرة المواطنين الذين أفقروا إلى حد الجوع من توفير هذه المستلزمات.

وقد يضطر الكثير من الأهالي الاستعاضة عن مواد النظافة الشخصية ببدائل قاسية من مواد تنظيف الأرضيات المصنعة محليا من أجل التغلب نسبياً على الأزمة الحادة على الرغم من ندرة المواد الخام وارتفاع أسعارها في الوقت الحالي .

وتتفاقم هذه الأزمة مع انقطاع المياه وعدم كفاية الوصول إلى المراحيض ودورات المياه، في أماكن النزوح مثل المدارس، تشير البيانات إلى أن ٢٠٠٠ شخص يتشاركون مرحاضا واحدا ، ولا تتوفر سوى وحدة دش واحدة لكل ٧٠٠ شخص، الأمر الذي يضاعف حدة هذه المعاناة مع النازحات على وجه الخصوص بالذات مع استمرار تفشي الأمراض المعدية وتلوث المياه وغياب خدمات الصرف الصحي في أماكن النزوح حيث أجبرن على التواجد والعيش بصورة غير مستقرة وفي أماكن غير لائقة يشعرن بفقدان الخصوصية التامة مع اضطرارهن للوقوف طوابير أمام دورات المياه، بخاصة لدى الفتيات المراهقات والصغيرات اللواتي يشعرن بقلة الأمان في هذه المناطق.

تتعمق أزمة مواد التنظيف والمواد الشخصية لتمسّ أدق تفاصيل الحياة اليومية للمرأة في القطاع وقد تضطر في كثير من الأحيان إلى بدائل تزيد من رصيد القهر والمعاناة لديها مثل حلق شعرها تجنبا للإصابة بالأمراض والحشرات التي تتواجد مع انعدام النظافة وتنتشر بالخيام بين النساء والاطفال.

تتأثر على نحو خاص حوالي 690,000 امرأة وفتاة في سن الحيض ما قد يدفع بالنساء والفتيات الى تناول حبوب منع الحمل لتأخير الدورة الشهرية رغم المخاطر المترتبة على ذلك. وتضاعف حدة هذه المعاناة مع النازحات.

٢. أثر النزوح على النساء والفتيات في قطاع غزة

تعد النساء الأكثر تأثرا بحالة النزوح والتنقل المستمر، فقد فرض واقع النزوح على المرأة أوضاعا نفسية ومعيشية صعبة ابتداءً من انتزاعها من محيطها الطبيعي الذي نشأت فيه بكافة مقوماته وتركها مجبرة على العيش في بيئة أو أكثر (مع النزوح المتكرر) تصارع واقعا جديداً من انعدام الأمن والخصوصية والقيود على الحركة والنوم وتفاقم الاعباء الرعائية مع الافتقار إلى أدنى مقومات الحياة الأساسية وتدمير البنى التحتية.

ومع استمرار حرب الابادة الجماعية تحول قطاع غزة إلى رماد ولم يتبق شيء على حاله، هذا الواقع فرضته إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بقوتها العسكرية والتي طالت كل مناحي الحياة ليصبح القطاع منطقة منكوبة وغير صالحة للعيش فلا مكان آمن للنساء وعائلاتهن في قطاع غزة من شمالها الى جنوبها، الامر الذي أدى الى **نزوح حوالي ٢ مليون شخص، من بينهم مليون امرأة وفتاة نزحن قسراً** من منازلهن وأماكن سكنهن الى أروقة وساحات المستشفيات وغرف المدارس للإحتماء بها ظناً منهم انها ستوفر الحماية واللجوء لهم، إلا أن الوحشية التي تتعامل بها اسرائيل مع المدنيين العزل لم يسبق لها مثيل ، فقد حوصرت المدارس والمستشفيات بالدبابات وأرهبت من فيها، وقصفت بالطائرات وتم اعتقال من فيها والتنكيل بهم والتحقيق معهن. فلا حرمة للخيام ولا للمساجد ولا للكنائس ولا للمدارس ولا للمقرات دولية، حيث ارتكبت فيها ابشع المجازر التي يمكن ان يتصورها العقل البشري، مما جعل حياة النساء مهددة بشكل دائم.

وخلال رحلة النزوح المحفوفة بالمخاطر وخصوصا ما سمتها دولة الاحتلال بالممرات الامنة والتي تعرضن فيها للقصف والتنكيل، الاهانات، الاقتياد الى معسكرات الاعتقال، واجبرت النساء للافتراق عن عائلتهن وأطفالهن مما حرمهن من الحصول على الدعم الاجتماعي والاسري الامر الذي عرضهم للاستغلال وللعنف القائم على النوع الاجتماعي في اماكن النزوح ، وأصبحن أكثر اعتمادا على الاخرين للحصول على المساعدات للحصول على الاحتياجات الأساسية وبالتالي أصبحن عرضة للاستغلال والتعرض للعنف بمختلف اشكاله، والفتيات المراهقات هن الأكثر استهدافاً وتأثراً بالعنف، وله تبعات خطيرة على صحتهن النفسية والعقلية في المستقبل. واجبار الاحتلال للسكان بالنزوح المستمر وتهديدهم إذا لم يفعلوا ذلك فاقم من الازمة الإنسانية التي يعيشونها.

وفي أماكن النزوح تعاني النساء النازحات من انعدام الأمان والخصوصية، فهناك حمام واحد لكل ٢٠٠٠ شخص، والخيام لا تكفي النازحات وأسرهن، وهذه الخيام لا تكاد تستر من فيها، ولا تقي من حر الصيف ولا من برد الشتاء. ويشار إلى ان هناك نحو ١٠٠ ألف خيمة أصبحت مهترئة بسبب الظروف الجوية، وكثرة التنقل بها من منطقة إلى أخرى، وكثير من العائلات الفلسطينية تواجه معضلة الحصول على خيام جديدة بسبب قلة توافرها في القطاع أو لغلاء أسعارها، حيث باتت النساء تعيش في وسط ظروف قاسية بدون أي مقومات للحياة محاصرات يعانين الجوع والحرمان دون ادخال الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية سواء من غذاء، او ملابس أو أدوية أو مستلزمات النظافة الشخصية.

ولم تتوقف معاناة النازحين إثر نزوحهم قسراً من مناطقهم في شمال ووسط القطاع متجهين إلى الجنوب بعد أن زعم الجيش الاسرائيلي أنها أكثر أمان، إلا أن وحشية القصف والمجازر والدمار تضاعفت حدتها ووتيرتها في الجنوب خاصة مع الكثافة السكانية العالية فيه، الذي تعرض إلى تغييرات هيكيلية في نمط وتوزيع السكان وبخاصة محافظة رفح المكتظة حالياً بالنازحين، فقد قُدر عدد السكان المقيمين في محافظة رفح لغاية ٢٠٢٤/٠٤/٢٢ بحوالي ١.١ مليون فرداً يعيشون في مساحة ٦٣.١ كم مربع حيث كانت قد بلغت كثافة السكان في رفح عشية العدوان ٤,٣٦٠ فرداً لكل كم مربع لتصل الآن إلى حوالي ١٧٥٠٠ فرد لكل كم مربع.[٨]

[٨] الاحصاء الفلسطيني

٣. في الضفة الغربية أشكال مختلفة للتهجير القسري

وسع جيش الاحتلال عملياته في الضفة الغربية، فيما صعّد المستوطنون اعتداءاتهم، لتتشكل موجة تهجير واسعة للفلسطينيين، وتتعدد الوسائل المباشرة وغير المباشرة الضاغطة نحو التهجير، وفق رصد مؤسسات حقوقية محلية وجِهات رسمية فلسطينية وأخرى أممية، منها:

- اعتداءات المستوطنين المتكررة على تجمعات فلسطينية معزولة في مناطق "ج" الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، ودفع سكانها للرحيل.
- توسيع ملاحقة البناء الفلسطيني في المنطقة "ج."
- تدمير المنازل خلال الاقتحامات المتكررة خاصة شمالي الضفة

ووفق معطيات للأمم المتحدة، فقد هدمت سلطات الاحتلال ١٧٨٧ منشأة من المنشآت الفلسطينية أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها في شتّى أرجاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأدّت عمليات الهدم تلك، إلى تهجير أكثر من ٤٤٩٨ فلسطينيا، من بينهم نحو ١٨٧٥ طفلًا[9].

وكانت المخيمات الفلسطينية من ضمن سياسات الاحتلال لتهجير سكانها والقضاء على قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث تعمدت اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بمحاصرة معظمها والعمل على قصفها بالمسيرات وتجريف البنى التحتية، وذلك لجعلها مناطق غير صالحة للسكن، مما صعّب الحياة على الأسر الفلسطينية، خاصة النساء.

حيث اسفرت هذه الانتهاكات والاعتداءات المستمرة والشبه يومية عن تدمير أكثر من ٣٠٠٠ وحدة سكنية، منها ١٦٤ غير قابلة للسكن، مما اضطر حوالي ٢٤٥ أسرة، تتكون من ٩٨٤ فرداً، إلى النزوح. وتسببت اعتداءات المستوطنين، التي تجاوزت ١٣٩٢ حادثة، في تهجير ٢٧٧ أسرة من بيوتهم، ليصبح ١٦٢٨ فرداً، بينهم ٧٩٤ طفلاً، دون مأوى آمن، ما أضاف المزيد من المشاعر بالتهديد وانعدام الأمن لدى النساء.[١٠]

كما وسّعت سلطات الاحتلال مخططات استعمارها لمنطقة الاغوار والتي تعد المنطقة الأكثر استهدافا منذ عقود، وبالاستعانة بإرهاب عصابات المستوطنين الذين وفرت لهم الحماية والسلاح، حيث نفذوا اعتداءاتهم المتكررة والمتجددة في كل مرة عبر الضرب والتنكيل والتهديد بالسلاح وتدمير البيوت وسرقة المواشي، ما

[9] تقرير بعنوان " كيف استخدم الاحتلال التهجير سلاحا بالضفة "– صادر عن موقع الجزيرة

[١٠] تقرير بعنوان " كيف استخدم الاحتلال التهجير سلاحا بالضفة "– صادر عن موقع الجزيرة

أدى الى تهجير ٢٨ تجمعاً بدوياً فلسطينياً تتكون من ٢٩٢ عائلة تشمل ١٦٣٦ فرداً من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى، كان آخرها تهجير تجمعات وادي الفاو وأم الجمال في الأغوار الوسطى وسيطرة المستعمرين على الموقع وحرمان ساكنيه من مساحات الرعي والمياه.[١١]

[١١] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

٤. الأوضاع الصحية للنساء والفتيات في فلسطين

٤.١ الأوضاع الصحية للنساء في قطاع غزة

في ظل ما يتعرض له النظام الصحي في قطاع غزة من حرب إبادة ومن تدمير ممنهج ومستمر منذ أكثر من عام، فقد تفاقمت الأوضاع الصحية سوءاً للفلسطينيين، وللنساء والأطفال على وجه الخصوص. فالاعتداءات التي تمارسها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال من قصف متواصل وحصار شامل وتدمير لجميع المؤسسات الصحية والطواقم الطبية، الأمر الذي أدى إلى إخراج القسم الأكبر من هذه المستشفيات عن الخدمة بعضها بشكل كامل، فبلغ عدد المستشفيات والمراكز التي خرجت عن الخدمة نحو ٣٤ مستشفى و٨٠ مركزاً، هذا اضافة إلى تدمير نحو ١٣٤ سيارة إسعاف بشكل معتمد[١٢]، مما يشكل مخالفةً وانتهاكاً لما نصت عليه الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة.

ومن الجدير الاشارة إلى أن المستشفيات والمراكز التي ما زالت تستقبل مرضى وبعضها خرج عن الخدمة أكثر من مرة رغم المحاولات الكثيرة لإعادة تشغيلها ولو بطاقة تشغيلية بسيطة– فإن القسم الأكبر من هذه المؤسسات لم تعد على قادرة على تقديم الخدمات العلاجية للمرضى الذين يعانون من أوضاع صحية صعبة وخاصة من يحتاجون إلى إجراء عملياتٍ جراحيةٍ، وما يتم تقديمه عبارة عن إسعافات أولية غير منقذة للحياة، وهذا بناءً على شهادات الأطباء العاملين فيها. وهذا يعني أن حياة الآلاف من المرضى ومنهم النساء والأطفال سوءا الجريحات جراح بليغة أو ممن يعانين من أمراض مزمنة هي في خطر.

ولم يتوقف الأمر على استهداف المستشفيات وإنما تم استهداف الطواقم الطبية العاملة فيها فاستشهد نحو 1047 شخصاً من الطواقم الطبية ، كما ان العشرات منهم تم اعتقاله واخفاؤه قصراً، بلغ عددهم ٣١٠ طبيبا وعاملاً في القطاع الصحي، اغتيل منهم ٣ أطباء وفقا لتقارير صدرت عن المكتب الاعلام الحكومي . كما يتعمد الاحتلال منع طواقم الاسعاف من الوصول إلى المصابين وتقديم العلاج لهم، ويجبرونهم على ترك المصابين بنزفون حتى الموت، بل ويتم ايضا استهدافهم بالقصف. وقد أدى هذا الاستهداف الممنهج للطواقم الطبية إلى اعاقة حملة التطعيمات ضد شلل الأطفال في القطاع[١٣]، مما يفاقم من معاناة هذه الشريحة وذويها، ويهدد حياتها، وقد أكدت تقارير صدرت مؤخراً عن مكتب الاعلام الحكومي في غزة إلى

---

[١٢] بيانات صادرة عن المكتب الاعلامي الحكومي، اخر تحديث بتاريخ ٤–تشرين ثاني ٢٠٢٤.

[١٣] وفقا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA) صدر بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠٢٤ فان المرحلة الثالثة للتطعيم ضد شلل الاطفال في ٢ نوفمبر ، حيث تم تطعيم ١٠٥٢٦١ دون سن العاشرة حتى ٤ نوفمبر تلقى ٨٣٨٦٧ طفلا تتروح اعمارهم ما بين ٢–١٠ سنوات مكملات فيتامين (أ).

ان آلاف المواطنين ومنهم نساء واطفال فقدوا حياتهم بسبب عدم قدرة طواقم الاسعاف والمنقذين من الوصول اليهم بسبب منعهم من القوات الاسرائيلية المحاصرة كل مكان في القطاع.

كما تعمد الاحتلال الاسرائيلي بمنع إدخال الأدوية والمستلزمات الطبية ومواد التعقيم والتطعيم وغيرها من المستلزمات الطبية التي تحتاجها المستشفيات، الامر الذي ادى إلى غياب الرعاية الصحية بشكل كامل عن السكان بما فيهم النساء والاطفال. وقام أيضاً بمنع خروج الجرحى من قطاع غزة إلى الخارج لتلقى العلاج، لم يتجاوز عدد من خرجوا للعلاج منذ السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ على ٥٠٠٠ آلاف مريض، في حين ان هناك نحو ٢٥ آلاف مريض ومريضة يحتاجون للعلاج في الخارج ومنهم ١٢ آلاف مريض ومريضة بحاجة للإجلاء بصورة فورية وإلا فإن حياتهم مهددة بالخطر وذلك بناء على البيانات الصادرة عن ممثلي وزارة الصحة في قطاع غزة وبيانات منظمة الصحة العالمية.[١٤]

منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، تتعمد إسرائيل استهداف النساء الفلسطينيات وقتلهن في انتهاك صارخ للقانون الدولي، مما أسفر عنه استشهاد أكثر من ١١,٨١٥ امرأة في غزة. كما أدى تدمير الاحتلال الإسرائيلي للمستشفيات والمرافق الصحية ومنع ادخال الادوية والمعدات الطبية، الى تفاقم الأوضاع الإنسانية والصحية..

وإن كل تلك الظروف أدت إلى تدهور الحالة الصحية للنساء والأطفال، وفاقمت من معاناة الجرحى والمرضى ممن يعانون من امراض خطيرة ومزمنة، ويشير تقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة (ايلول ٢٠٢٤) إلى أن هناك أكثر من 177,00 إمرأة في غزة يواجهن مخاطر صحية مهددة للحياة. وأن أكثر من ١٦٢,٠٠٠ امرأة في غزة يعانين من خطر الإصابة بأمراض غير معدية مثل ارتفاع ضغط الدم، والسكري، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، .وتعاني أكثر من ٣٠,٨٤١ امرأة من خطر الإصابة بمرض السكري، و١٠٧,٤٤٣ من خطر ارتفاع ضغط الدم، و١٨,٥٨٣ من خطر الإصابة بأمراض القلب، ونحو ٥٠٠٠ مريضة بالسرطان يحتجن إلى علاج فوري، ولكن تم تعليق جميع الخدمات الطبية ذات الصلة.

[14] عربي BBC News - حرب غزة: بي بي سي تتحدث لمجموعة من المصابين الذين تم إجلاؤهم من غزة

وفي شمال قطاع غزة على وجه الخصوص تتفاقم معاناة النساء وأسرهن، فلا يوجد أي مستشفى حكومي يعمل حاليا في مدنية غزة ، وهناك ٤ مستشفيات خاصة أبرزها الاهلي والرازي والمعمداني و لا تتوفر فيها جميع الخدمات الطبية وخاصة المتعلقة بالجراحات الصعبة والوضع ليس أفضل حالات في محافظات الشمال، فعلي سبيل المثال فانه لا يوجد سوى ثلاث أطباء بينهم ، الجراح الوحيد في شمال القطاع وهو الطبيب بكر أبو صفية يعمل في مستشفى العودة المحاصر، فخلال عملية الحصار يقوم الاحتلال الاسرائيلي باقتحام وقصف لمرافق المستشفيات واحراق الادوية، ولا توجد أي خدمة جراحية داخل هذا المستشفى.

ورغم أهمية المستشفيات الميدانية في مساندة المستشفيات الحكومية والخاصة، إلا أن أغلبها تقدم خدمات رعاية أولية، وغالبيتها تفتقر للاجهزة الطبية المتقدمة لاجراء الجراحات الصعبة، ولمحطات الاكسجين حيث منع الاحتلال الاسرائيلي من دخولها، كما منع الوفود الطبية القادمة من الخارج من الوصول اليها لإسناد الطواقم المحلية المنهكة. ومن المستشفيات الميدانية التي تم استهدافها وتوقفت عن الخدمة المستشفى الاماراتي في جنوب القطاع الذي يعد الأكبر بين المستشفيات الميدانية في القطاع والأكثر تجهيزاً بالكوادر والخدمات المتخصصة.

كما تواجه المستشفيات مشكلة توقف المولدات عن العمل بفعل استهدافها او عدم توفر الوقود، ورفض الاحتلال إدخال المولدات وقطع الغيار لاصلاح المتعطل منها إلى أي من مستشفيات وزارة الصحة، والمولدات التي تعمل حاليا لا تكفي لتشغيل في أغلبها إلا لاستخدامات بسيطة كالإنارة. إضافة إلى عدم توفر محطات الاكسجين، كلها أمثلة على ما تواجهه المستشتفيات في قطاع غزة من صعوبات في تقديم الخدمات الصحية والتي تؤدي إلى كارثة صحية حتمية.

٤.٢ النساء الحوامل في قطاع غزة الأكثر معاناة وحياتهن مهددة بالخطر

وفي ظل هذه الظروف تتفاقم معاناة النساء الحوامل، والبالغ عددهن حوالي 155 الف امرأة حامل ومرضع تفتقد لخدمات الرعاية الصحة ويواجهن عقبات في الحصول على الرعاية قبل الوالدة وبعدها، حيث ان هناك ٦٠ الف امرأة حامل معرضة للخطر بسبب انعدام الرعاية الصحية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

، اكتوبر ٢٠٢٤)[١٥]، وتم تصنيف معظم حالات الحمل هذه على أنها عالية الخطورة، وأكثر من ١٥ ألف امرأة حامل على شفا المجاعة، وفي ظل عدم توفر التخدير اللازم للعمليات الجراحية أصبحت **عمليات الولادة القيصرية تجرى بدون تخدير**، كما أن هناك العشرات من النساء من يلدن في أروقة المستشفيات، وفي أماكن الإيواء المفتوحة مثل الخيام والبيوت المهدمة والمدارس في ظل غياب المستلزمات الأساسية بما فيها الأغطية، حيث يعانين من برد الشتاء وقلة توفر مستلزمات النظافة الشخصية لهن ولأطفالهن.

وإن فرض الاحتلال الإسرائيلي للحصار الشامل على المستشفيات، ومنع إدخال الأدوية والمستلزمات الطبية والوقود، وقطع التيار الكهربائي عنها، كل ذلك أسفر عنه تدهور الوضع الصحي للنساء الحوامل وحرمهن من الحصول على خدمات الرعاية الصحية الضرورية، وهدد حياة الأطفال حديثي الولادة الذين استشهد العشرات منهم بسبب هذه الظروف. ومع صعوبة الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية ومع ما تعايشه النساء الحوامل من قلق وتوتر وخوف، الأمر الذي ينذر بارتفاع نسب الاجهاض إلى ٣٠٠٪ وارتفاع في معدل وفيات الأمومة ليصل إلى ٢٥ حالة لكل مئة ألف حالة. وارتفاع في وفيات الأطفال الرضع حيث تشير البيانات إلى أن ٧١٠ طفلا استشهد خلال الحرب وعمرهم أقل من عام.[١٦]

ولا بد من الإشارة أيضا إلى ما قام به الاحتلال الإسرائيلي في شهر نيسان ٢٠٢٤ من تدمير مركز البسمة الطبي وهو مركز اخصاب، أدى إلى القضاء على أكثر من ٥٠٠٠ من الاجنة، مما حرم مئات الأزواج الفلسطينيين ممن يواجهون مشكلات في الخصوبة من حلمهم في الانجاب.

[١٥] بيان صحفي صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٧ اكتوبر –٢٠٢٤): مرور عام على عدوان الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة والضفة لغربية، الاحصاء الفلسطيني يستعرض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعد مرور عام كامل على عدوان الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية.

[١٦] المكتب الاعلامي الحكومي في غزة

وإن المسح الذي نفذته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعد مرور أحد عشر شهراً على حرب الإبادة يكشف جوانب هامة عن بعض أشكال معاناة النساء الحوامل ٦٨٪ من النساء الحوامل يعانين من مضاعفات الولادة المبكرة، ومن التهابات المسالك البولية، وفقر الدم، واضطرابات ارتفاع ضغط الدم، والنزيف المهبلي.

فعدا عن غياب خدمات الولادة الآمنة، فان انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وشرب المياه الملوثة، له تأثير خطير على صحة الأمهات الحوامل والمرضعات وعلى صحة المواليد،

- **هناك أكثر من 162,000 ألف امرأة من النساء الحوامل والمرضعات مصابات بأمراض مزمنة غير معدية او معرضات لخطر الاصابة بها.**
- **هناك ١٥٥٠٠٠ امرأة حامل ومرضع تفتقد لخدمات الرعاية الصحة ويواجهن عقبات في الحصول على الرعاية قبل الولادة وبعدها.**
- **15,000 امرأة حامل على شفا المجاعة. و ٣٠٠٠ منهن وصلن في مرحلة الجوع الكارثي (المرحلة الخامسة)**

ونجمت علامات سوء التغذية عن نقص البروتين والحديد والمغذيات الأخرى.حيث يشير تقرير صدر عن OCHA في تشرين اول ٢٠٢٤حول رصد الامن الغذاء والأسواق بأن استهلاك الخضراوات انخفض من ستة أ يام في الأسبوع قبل العدوان إلى صفر تقريبا، وانخفض استهلاك البيض واللحوم من ثلاثة أيام في الأسبوع إلى صفر في الوقت الحالي، ووفا أيضا لنتائج مسح أجرته اليونيسف انه خلال الفترة ١٨-٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٤ حدث انخفاض كبير في التنوع الغذائي و٩٥٪ من أهالي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين سنة اشهر إلى ٢٣ شهرا بان أطفالهم لم يتناولون سوى نوعين أو أقل من المواد الغذائية. وان هذه الظروف تجعل النساء والمواليد أكثر عرضة للإصابة بحالات وامراض مثل فقر الدم، وتسمم الحمل، والنزيف، مما يزيد من خطر الوفاة بينهم، كما يزيد من احتمالية إصابة المواليد الرضع بالأمراض المعدية، بما فيها التهاب الرئوي، وخاصة مع اقتراب فصل الشتاء، ووفقا لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA (١٢ نوفمبر ٢٠٢٤) ، انه يوجد ٤٢٠٠٠ امرأة حامل وصلت إلى المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، او مستويات أسوأ من انعدام الامن الغذائي في جميع انحاء غزة، وتصنف ١٥٠٠٠ امرأة منهن في مرحلة الطوارئ (أي المرحلة الرابعة) ، وتواجه ٣٠٠٠ منهن الجوع الكارثي (المرحلة الخامسة) ويحذر صندوق الأمم المتحدة للسكان بان هذا العدد قد يرتفع ليصل إلى ٨٠٠٠ امرأة مع اقتراب حلول فصل الشتاء. كما ان عدم توفر مطاعيم الاطفال من حديثي الولادة يجعل حياة الآلاف منهم في خطر.

٤.٣ تأثير اكتظاظ أماكن النزوح على صحة النساء

ان اكتظاظ اماكن الايواء والنزوح بأعداد كبيرة جدا من النازحين ينذر ايضا بكارثة صحية خطيرة، على السكان وعلى النساء بشكل خاص، حذرت منها وزارة الصحة في قطاع غزة، الناتجة عن قلة عدد الوحدات الصحية من الحمامات والمراحيض كما سبق وذكرنا، وانعدام النظافة فيها، ونفاذ مستلزمات النظافة الصحية الشخصية وتلك اللازمة لتنظيف الاماكن التي يتواجدون فيها، مما تسبب في انتشار الامراض المعدية بينهم وخاصة امراض الاسهال والامراض المعوية ومرض الكبد الوبائي من نوع A، ومرض الجدري، والقمل، والانفلونزا. ووفقا للتقارير الدورية الصادرة عن مكتب الاعلام الحكومي والتي كان اخرها في ٩ نوفمبر/٢٠٢٤ تشرين الثاني، بما يتضمن من احصائيات حول الامراض، بأن عدد المصابين بهذه الامراض قد زاد على ١.٧ مليون شخص من بينهم نساء وأطفال وفتيات، وبلغ عدد المصابين بالتهاب الكبد بسبب النزوح نحو ٧١٣٣٨ شخص، وفي تقرير سابق لهذا التقرير هناك نحو ٦٠٠ إلف إصابة في التهابات الجهاز التنفسي العلوي [١٧] .

تعاني النساء والاطفال في مراكز النزوح من ظروف صحية سيئة في مراكز النزوح، حيث يتعرضن لزيادة خطر الإصابة بالأمراض المعدية بسبب نقص النظافة وغياب الرعاية الصحية، وتكدس النفايات وتدمير شبكات الصرف الصحي.

وان تكدس ملايين الاطنان من النفايات في مراكز الايواء المكتظة وفي الشوارع وفي محيط، وتدمير شبكات الصرف الصحي واختلاطها بمياه الشرب، وما ترتب عليها من انتشار الحشرات والروائح الكريهة، ينذر بتفاقم الوضع الصحي بشكل خطير بين النساء واسرهن، خاصة في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي ومنع السكان وموظفي البلديات من العمل على إزالة هذه النفايات وإصلاح الشبكات.

4.4 الأوضاع الصحية للنساء في الضفة الغربية

وفي الضفة الغربية وثقت منظمة الصحة العالمية منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ولغاية أيار ٢٠٢٤ هجوماً على مرافق الرعاية الصحية ما أسفر عنها فقدان ١٦ شخصاً حياتهم، وإصابة ٩٥ آخرين وقد ألحقت هذه

[١٧] تقرير صادر عن الجزيرة بعنوان: الامراض والاوبئة تجتاح غزة،٤-٨-٢٠٢٤
https://www.aljazeera.net/health/2024/8/4/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B6-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%A6%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%BA%D8%B2%D8%A9

الاقتحامات الضرر في ٥٤ مرفقاً صحياً، و٢٠ عيادة متنقلة و٣١٩ سيارة اسعاف، ووقع ٥٩٪ من هذه الاقتحامات في مدن طولكرم وجنين ونابلس[١٨]، وقد شملت هذه الاقتحامات البنية التحتية الصحية وسيارات الاسعاف وعمليات التفتيش سيارات الاسعاف والموظفين واحتجاز الطواقم الطبية مما أعاق وصول المرضى وصولهم إلى المرافق الصحية، وأثر على الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

كما عمد الاحتلال الاسرائيلي إلى تكثيف نقاط التفتيش وإغلاق مداخل المدن والمخيمات والبلدات الفلسطينية وفرض حظر التجول، مما اعاق حركة سيارات الاسعاف والطواقم الطبية واعاق وصول المرضى إلى المراكز الصحية والمستشفيات لتلقي العلاج المطلوب، إضافة إلى ما تسبب به تدمير البنية التحتية والمساكن من اعاقة لعمل طواقم الاسعاف. ومن المهم اشارة أيضاً إلى تأثير الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية بسبب احتجاز الجانب الاسرائيلي لعائدات الضرائب على القطاع الصحي، اذ أن عدم انتظام رواتب العاملين في القطاع الصحي أثرت على قدرتهم على تقديم الخدمة الصحية بشكل منتظم، ويشير تقرير منظمة الصحة العالمية أيضاً إلى أن ٤٥٪ من الادوية الاساسية نفذت من المخزون (وذلك لغاية أيار ٢٠٢٤)، وفي معظم مناطق الضفة الغربية ، لا تعمل عيادات الرعاية الاولية والعيادات الخارجية والتخصصية سوى يومين في الأسبوع، وتعمل المستشفيات بنحو ٧٠٪ من طاقتها.

منذ أكتوبر ٢٠٢٣، استهدفت إسرائيل مرافق الرعاية الصحية في الضفة الغربية، مما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات وتدمير مراكز صحية وسيارات إسعاف. القيود المفروضة على الطواقم الطبية ورفض تصاريح العلاج تهدد حياة المرضى وتعرض خدمات العيادات المتنقلة للخطر.

ويشير التقرير أيضاً إلى ارتفاع حالات الرفض لتصاريح العلاج مما يهدد حياة المرضى المحتاجين للعلاج خارج الضفة الغربية، حيث تم رفض أوتاخير ٤٤٪ من تصاريح طلب العلاج في الخارج التي بلغ عددها
نحو ٢٨٢٩٢ طلبا خلال الفترة ما بين اكتوبر ٢٠٢٣ ومايو / أيار ٢٠٢٤ ، فيما تم رفض ٤٨٪ من طلبات تصاريح المرافقة خلال نفس الفترة.[١٩]

[١٨] West Bank health access : Oct-May 2024 Word Health Organization

[١٩] تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية بعنوان " منظمة الصحة العالمية تعرب عن قلقها إزاء تفاقم الأزمة الصحية في الضفة الغربية " ١٤ حزيران /يونيو ٢٠٢٤ منظمة الصحة العالمية تعرب عن قلقها إزاء تفاقم الأزمة الصحية في الضفة الغربية

إن هذه الاجراءات والقيود التي يتخذها الاحتلال الاسرائيلي في حق القطاع الصحي إلى جانب حظر التجول، وتدمير البنية التحتية تجعل من الصعب على المواطنين تلقي الخدمات الصحية والرعاية العاجلة التي يحتاجوها وتجعل حياتهم مهددة بالخطر.

وهناك مشكلة خطيرة تواجه العيادات الصحية المتنقلة العاملة في مختلف مناطق الضفة الغربية والقدس وهذه المشكلة ناتجة عن النقص الحاد في التمويل، مما ينذر بوقف خدماتها لأكثر من ٩٦ تجمعاً فلسطينياً في المناطق المصنفة (ج) بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية OCHA في السابع من اكتوبر ٢٠٢٤، مما يزيد من التحديات الصحية وخاصة للنساء والمسنين من أصحاب الامراض المزمنة.

٤.٥ آثار حرب الابادة على الصحة النفسية للنساء

عادة ما تترك الحروب آثاراً نفسية عميقة ومؤلمة على جميع الفئات، إلا أن حرب الابادة المستمرة في قطاع غزة تختلف عن اية حروب شهدها التاريخ الحديث خلال القرنين الاخير على الاقل، بما تتخلله من اهوال واجرام بحق جميع فئات المجتمع وخاصة النساء والاطفال، من حيث قوة القصف واستمراره وحجم القذائف التي تسلط عليهم بكافة الاشكال ومن مختلف الجهات برا وبحرا وجوا، بلا رحمة، وباستخدام أقسى انواع الاسلحة واكثرها فتكاً، ولا يتم استثناء اي شخص ولا اي مكان. كما واستخدم الاحتلال الإسرائيلي سلاح التجويع كوسيلة للضغط على السكان واخضاعهم للعقاب الجماعي، واجبارهم على الهجرة، فقام بمنع ادخال المساعدات لمعظم مناطق القطاع وخاصة الى شمال القطاع، وتعيش النساء مشاعر الخوف والقلق ليس على أنفسهن وحسب وانما على اطفالهن، فأصبحت الأم ترى طفلها يموت أمامها من الجوع –حرفيا لا مجازيا– تراقبه بلا حيلة منها، ويعتصرها الالم والقهر.

وترى النساء يُقتدن إلى معسكرات الاعتقال، تمتهن كرامتهن وانسانيتهن، فيتم تجريدهن من ملابسهن، ومنهن من تعرضن للاغتصاب او التحرش الجنسي ومنهن من تلقين تهديدات بذلك.

ومن النساء من تراقب طفلها المولود للتو قبل موعد ولادته الطبيعي، تراقبه يحتضر فالأكسجين في أي وقت قد ينفذ ومحطة الكهرباء في أي وقت قد تتوقف، ومعها يتوقف قلب طفلها عن النبض.

وهناك من تراقب جراح زوجها أو أطفالها الغائرة، فمنهم من فقد ساقه، ومنهم من فقد عينه، وغيرها من الحالات المؤلمة، كل منهم ينزف، لا يجدون اي دواء او حتى مسكن للألم، فالمستشفيات والمراكز الصحية توقف معظمها عن الخدمة، وقتل الكثير من طواقمها، ودُمرت مخازنها، ولم يسمح للمساعدات بالدخول، ولم يسمح للمرضى بالخروج، فإما أن تموت من القصف أو تموت جوعا أو تموت بسبب الاصابة! لا خيار آخر!.

وهناك من تحمل كيسا أسود تجمع ما تبقى من أشلاء اطفالها المبعثرة، فقبل ساعات قصفتهم طائرات الغدر والحقد، فتبخرت احلامهم كما أجسادهم. ربما تنال لحظات لتوديع ما تبقى منهم، وتودع معهم هي أيضاً أحلامها وأمالها للأبد، كلها تبعات لهذه الحرب المستمرة والتي سوف تترك –بلا شك– أثاراً نفسية عميقة طويلة الأمد.

وقصص المعاناة والالم كثيرة جدا، لا يتخيلها ولا يتحملها عقل بشري طبيعي! القاسم المشترك فيها كلها المرأة، فهي اما مستهدفة بذاتها او بأسرتها واطفالها، تحمل هذا الهم والالم طيلة حياتها، فتيرك فيها اثارا نفسية عميقة جدا، لا الزمن ينسيها، ولا العلاج يخفف عنها.

شهادة احدى السيدات الناجيات من القصف في قطاع غزة: "اثناء القصف العنيف للاحتلال الاسرائيلي ابني الصغير كان يصرخ من الخوف ولا يعرف كيف يهرب. في تلك اللحظات، شعرت وكأن حياتنا بأكملها في خطر. لا أستطيع أن أنسى نظرة عينيه وهو يركض بحثًا عن الأمان منذ ذلك الحين، لم أتمكن من النوم ليلًا. كلما سمعت صوت طائرة أو انفجار، يعود إلي الشعور بالفزع، أصبحت لا أستطيع التركيز على أي شيء، دائمًا هناك قلق في داخلي، وكأننا مهددون في كل لحظة"

فوفقا لتقرير صادرة عن منظمة الصحة العالمية (٢٠٢٣) حول آثار الحروب على الصحة النفسية للأفراد، فإن تعرض النساء والاطفال في قطاع غزة لهذه الاعتداءات والحروب بشكل متكرر فالدمار والقصف والمستمر للأماكن المأهولة يخلق حالة من التوتر والضغط النفسي المزمن. فإن التجربة المتكررة للصدمات النفسية جعلهن يعانين من اضطرابات نفسية مزمنة مثل اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، " الذي من أعراضه ": القلق الشديد، استرجاع الذكريات، وتجنب الاماكن التي تتعرض للنزاعات المتكررة[٢٠].

كما تنشأ الضغوطات النفسية عند النساء في ظل غياب الرجال، أو المعيلين نتيجة للاستشهاد، أو الاصابة، أو الاعتقال، فآلاف النساء في قطاع غزة ممن فقدت المعيلين مما يزيد من الضغط النفسي والعاطفي عند هؤلاء النساء حيث يتحملن القرارات الهامة، ورعاية الاطفال، والعمل لتأمين الدخل، وشعور النساء بالعجز وعدم القدرة على تلبية احتياجات اسرهن يزيد من الضغوط النفسية عليهن.

ووفقا لدراسة صدرت مؤخرا عن (هيئة الأمم المتحدة – أيلول ٢٠٢٤) حول الاثار النفسية للحرب على النساء، كشفت الدراسة عن أن هناك ٦٢٪ من النساء (اللواتي شملهن الاستطلاع) لا يستطعن النوم غالباً، و٦٥٪ منهن يشعرن في كثير من الأحيان بالتوتر ويعانين من الاكتئاب.

[٢٠] تقرير صادر عن منظمة الصحة العالية بعنوان: التقرير العالمي عن الصحة النفسية: احداث تحول في الصحة النفسية لصالح الجميع (٢٠٢٣)

اضافة إلى ما سبق فان الحرب تترك تداعياتها أيضاً على العلاقات الأسرية والمجتمعية، وزيادة الضغوط النفسية تؤدي إلى زيادة التوتر في العلاقات الأسرية نتيجة للتوترات النفسية وضغوط الحياة وعليه فانه من المتوقع ان تزداد معدلات العنف الاسري. وان هذه التوترات تنعكس بشكل خطير على الصحة النفسية للأطفال، في ظل وجودهم في بيئة تعاني من ويلات الحرب طالت أهلهم وأحبتهم واصدقائهم، مما يجعلهم غير قادرين على الحصول على الدعم النفسي والعاطفي.

كما تعاني النساء في قطاع غزة من انعدام توفر خدمات العلاج النفسي او الدعم النفسي، وان قامت بعض المنظمات والجهات توفير بعض اشكال الدعم والتفريغ النفسي للنساء واطفالهن، الا أنها غير كافية في ظل تزايد الازمات اللواتي يعانين منها، إذ يحتجن إلى برامج دعم طويل المدى لمساعدتهن على التعامل مع الآثار النفسية والتكيف مع الحياة بعد الصراع.

٤.٦ تداعيات قرار الحكومة الإسرائيلي بحظر نشاط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الاونروا" عن تقديم خدماتها الصحية على القطاع الصحي في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة

بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤ أعلنت وزارة خارجية الاحتلال الاسرائيلي بأنها أبلغت رسمياً الامم المتحدة بإيقاف الاتفاقية المبرمة مع الوكالة الأممية لغوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا) منذ العام ١٩٦٧ والتي تسمح لها بموجبها بتقديم الدعم والعمل في فلسطين[٢١]، وسيدخل هذا التنفيذ خلال ٣ شهور من تاريخ إصداره بعد ان وصت عليهم الكنسيت الاسرائيلي بأغلبية ساحقة (٩٢ صوتا مقابل ١٠ أصوات) بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٤، في انتهاك واضح لجميع الاعراف والمواثيق والقرارات الدولية والقانون الدولي الإنساني، وخاصة وان تأسيس هذه الوكالة جاء بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩. مما سيتسبب بانهيار العملية الانسانية الدولية وخصوصا في قطاع غزة التي تعتمد على الخدمات التي تقدمها الوكالة بصورة أساسية، والذي يعاني من أوضاع إنسانية صعبة في ظل استمرار حرب الإبادة والمجازر الجماعية. والأمر لا يتوقف على تقديم المساعدات الاغاثية العينية وانما تكمن خطورة توقف الاونروا عن

[٢١] وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الاونروا) هي وكالة تتبع للأمم المتحدة وظيفتها تقديم مساعدات انسانية للاجئين إلى جانب تقديم خدمات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية. وهي تقدم خدماتها لنحو ٥.٩ مليون لاجئ فلسطيني يتواجدون داخل فلسطين وخارجها، يتبع لها ٧٠٦ مدارس فيها ٥٤٣٠٧٥ تلميذا، و١٤٤ منشاة تعمل في القطاع الصحي بموازنة بلغت ١.١٧ مليار دولار في العام ٢٠٢٢. (الجزيرة ، ٤-١١-٢٠٢٤ ماذا يعني قرار إسرائيل وقف التعامل مع الأونروا؟ | سياسة | الجزيرة نت)

تقديم خدماتها في أن ذلك سيتسبب في شلل كامل في المنظومة الصحية في ظل غياب بديل يقوم بهذا العمل.

إن القرار بحظر نشاط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الاونروا يشكل خطراً حقيقياً على حياة نحو ٢ مليون فلسطيني نصفهم من النساء والفتيات، وخصوصاً في قطاع غزة، الذي يعاني من انهيار المنظومة الصحية في ظل حرب الإبادة، ويهدد بتصفية قضية اللاجئين واسقاط حقهم في العودة..

ومن المتوقع أن يؤدي إلى توقف عمل الأونروا –الذي تقدم خدماتها الصحية في ١٤٠ مركز رعاية صحي موزعة بين قطاع غزة والضفة الغربية– إلى تأثيرات صحية خطيرة على حياة ٢ مليون فلسطيني متواجدين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. وسيعرض حياة من يعانون من أمراض مزمنة كالسكري وضغط الدم والسرطان والنساء الحوامل والأطفال الرُضع للخطر، وسيفقد اللاجئين أيضاً خدمات الصحة النفسية. كما أن حظر نشاط الأونروا سيزيد من معدلات الإصابة بالأمراض المعدية بسبب التوقف عن إعطاء اللقاحات ضد أمراض خطيرة مثل الحصبة وشلل الأطفال وغيرهما، كما ستفقد آلاف الحوامل خدمات الرعاية الصحية ما قبل الولادة. يذكر انه في عام ٢٠٢٢ حصلت نحو ٣١٤٤١ سيدة في قطاع غزة و١٠١٣٠ سيدة في الضفة الغربية على تلك الخدمات (الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين – الاونروا).

وسيترتب على حظر نشاط الاونروا زيادة الضغط على المستشفيات والمراكز المحلية التي تعاني أصلاً من ضغوط شديدة بسبب نقص الموارد والادوية واستهداف طواقمها بالقتل والاعتقال، وهذا سيؤثر على نوعية وجودة الخدمات الصحية المقدمة للسكان ومنهم النساء والاطفال.

إضافة إلى ما سبق فان حظر نشاط الاونروا سيشكل عبئاً مادياً اضافياً على كاهل الأسر الفلسطينية في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وخاصة في قطاع غزة، بعد أن كانوا يحصلون على هذه الخدمات مجاناً. وفي القطاع الصحي الذي تشرف عليه الاونروا يعمل نحو ٤٨٥١ فلسطيني منهم ١٠١٥ امرأة (٢١٪ من العاملين)، وإن حظر نشاط الاونروا سيفقد آلاف النساء العاملات في هذه المؤسسات وظائفهن، وكذلك الامر بالنسبة لألاف الرجال المعيلين لأسرهم، مما يزيد من مستويات البطالة والفقر بين الأسر الفلسطينية

٥. انعدام الأمن الغذائي

لقد أدى قيام اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال حصارا شاملا على القطاع ومنع الماء والكهرباء والغذاء والوقود، الى تفاقم المأساة الإنسانية، وبدأت معها تعلو صرخات الجوع والألم من المدينة السجينة حيث لا مفر من هذه الاعتداءات والانتهاكات بحق الانسانية. والتي شملت كافة مناحي الحياة من قصف المخابز، فتلك التي لا تزال تعمل فإنها تواجه تحديات شديدة بسبب نقص الضروريات مثل الدقيق والوقود، إذ لا تزال المطحنة الوحيدة العاملة في قطاع غزة غير قادرة على طحن القمح بسبب نقص الكهرباء والوقود. بالإضافة الى قصف المحلات التموينية والمنشآت الصناعية والتجارية الى جانب تدمير القطاع الزراعي، وتدمير ما نسبته ٦٨٪ من مساحتها فتقلصت مساحة الاراضي المخصصة لزراعة الخضروات من ٨٥٠٠٠ دونم الى ٧٠٠٠ دونم، والتي كان الاعتماد بشكل كامل على الامدادات الغذائية المحلية من محاصيل الخضار وبأسعار مناسبة قبل العدوان[٢٢] مما أثر على توريد قطع غزة من احتياجاته من المحاصيل الزراعية والتي تشكل نسبة ٤٤٪ . الى جانب تدمير ٣٣٪ من الدفيئات ووقوع خسائر كبيرة في الابار والالواح الشمسية.[٢٣] فضلا عن قصف مراكز التموين للمنظمات الإغاثية، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

وكما تعطلت الثروة الحيوانية وصيد الاسماك، حيث أدى النقص الحاد في الاعلاف والمياه الى نفوق حوالي ٧٠٪ من الماشية منذ اكتوبر ٢٠٢٣، فحسب التقييمات السريعة الأخيرة التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة، فقد نفق ما يقرب من ١٥ ألف رأس من الماشية، أي ما يعادل ٩٥٪ من إجمالي الماشية. كما تم ذبح جميع العجول تقريباً، في حين بقي على قيد الحياة أقل من ٢٥ ألف رأس من الأغنام (حوالي ٤٣٪)، وحوالي ٣ آلاف رأس من الماعز (حوالي ٣٧٪) و٣٤ ألف طائر (١٪ من قطاع الدواجن) اضافة الى تدمير حوالي ٧٠٪ من اسطول الصيد.[٢٤]

وتمثل هذه العوامل مجتمعة عوائق حرجة أمام إعادة تأهيل أنظمة الغذاء المحلية، مما يؤدي إلى إدامة اعتماد الناس على المساعدات الإنسانية المتقلصة بشكل متزايد.ومع اقتراب فصل الشتاء، قد يتفاقم نقص الغذاء وغيره من الإمدادات الإنسانية الحيوية التي تدخل قطاع غزة إلى المجاعة، كما يحذر برنامج الأغذية

[٢٢] مكتب الاعلام الحكومي–غزة

[٢٣] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة

[٢٤] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة

العالمي.ففي أكتوبر/تشرين الأول، لم يتلق نحو ١.٧ مليون شخص، أو ٨٠٪ من السكان، حصصهم الغذائية الشهرية في مختلف أنحاء غزة، وانخفض عدد الوجبات المطبوخة التي يتم توزيعها يومياً إلى ٤٥٠ ألف وجبة، وهو انخفاض بنسبة ٢٥٪ مقارنة بأواخر سبتمبر/أيلول.[٢٥]

واضطرت العديد من المطابخ إلى الإغلاق، وبالنسبة للمطابخ التي لا تزال تعمل، تعاني نقص الإمدادات، ويتفاقم الانخفاض الحاد في المساعدات الإنسانية بسبب النقص الحاد في السلع التجارية، حيث دخل ما لا يزيد عن ١٠٠ شاحنة محملة بالإمدادات التجارية إلى القطاع في الفترة من ١ إلى ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول.

وعلى مدى أشهر، حُرِمَت جميع محاولات المنظمات الانسانية للوصول إلى المساعدات الغذائية وتسليمها إلى السكان في شمال غزة، وأصبحت المطابخ الثمانية التي كانت تعمل في المحافظة إما غير صالحة للعمل أو غير قابلة للوصول إليها بسبب الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة. كما أن التأخير في نقاط الاحتجاز وعمليات التفتيش المتعددة حدت من كمية المساعدات التي تدخل القطاع، ولم يُسمح للإمدادات التي تمكنت من العبور إلى شمال غزة بالوصول إلا إلى مدينة غزة، بدلاً من توجيهها إلى المناطق المحاصرة في محافظة شمال غزة

أكثر من ٩٦٪ من سكان غزة يعانون مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي

ونتيجة لتوقف التدفقات التجارية والإنسانية إلى غزة، وتدمير البنية الأساسية والمرافق الصحية والوضع الصعب المتعلق بعمل الأونروا فإن معظم سكان قطاع غزة باتوا يعانون من مجاعة لا مثيل لها.

وتتفاقم القيود المفروضة على دخول المساعدات من انعدام الأمن الغذائي، حيث بلغ متوسط المساعدات التي تدخل القطاع ٣٠ شاحنة يوميا بما يمثل نحو ٦٪ فقط من الاحتياجات اليومية [٢٦]، وتظهر تداعيات انعدام الأمن الغذائي بصورة شديدة في شمال قطاع غزة حيث منع الاحتلال منذ ما يزيد على ٥٠ يوما ادخال اي مساعدات او بضائع لمئات السكان المحاصرين في الشمال والذين يتعرضون لأعنف حملة

[٢٥] تقرير بعنوان "أكثر من ٩٠٪ من سكان غزة يعانون مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي" – صادر عن شبكة الصحافة الفلسطينية

[٢٦] مفوض وكالة الاونروا

ابادة بحقهم.[٢٧]. وبالتالي فإن انخفاض تدفقات المساعدات أدى إلى مضاعفة أسعار المواد الغذائية في شمال غزة خلال الأسابيع الماضية، وهي الآن "أعلى بنحو عشرة أضعاف مما كانت عليه قبل اندلاع الصراع ."حيث أن هذا الإنذار بمثابة تذكير بأن "أعين العالم يجب أن تكون على غزة، وأن التحرك مطلوب الآن."

ووصفت الأمم المتحدة على حالة انعدام الأمن الغذائي في غزة بالكارثية، إذ يواجه ٩٦٪ من السكان، أو ٢.١٥ مليون شخص، انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع نصف مليون شخص (٢٢٪ من السكان) يعانون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي.

وتقضي النساء معظم وقتها في اماكن النزوح تبحث عن غذاء يسد رمق اطفالها، فالحصول على خبز أو وجبة طعام من المتبرعين يعني الانتظار في طوابير لساعات طويلة، وقد تنتهي هذه الرحلة بدون جدوى، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمياه وجميع المستلزمات، فالاحتلال لم يترك اي مقوم من مقومات الحياة الا وقضى عليه، وبالتالي فإن الهم الأكبر لدى النساء هو توفير وجبة طعام واحدة على الاقل في اليوم، وذلك في ظل توقف الكثير من المخابز والاسواق واستهداف شاحنات المساعدات ومنع وصولها الى شمال القطاع بشكل خاص. وفي ظل النقص الحاد في الغذاء [٢٨]

ويعاني سكان القطاع من مستويات متردية من التنوع الغذائي إلى حد يدعو إلى الجزع في جميع أنحاء غزة، وانخفض استهلاك الخبز والبقوليات والأغذية الرئيسية الخضروات من ستة أيام في الأسبوع قبل تصعيد الأعمال القتالية إلى صفر تقريبًا. وبالمثل، تراجع استهلاك اللحوم والبيض من ثلاثة أيام في الأسبوع إلى انعدامه في الوقت الراهن. وعلاوةً على ذلك، انعدم التنوع الغذائي في أوساط الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات بسبب منع دخول المعونات الإنسانية وتراجع إدخال إمدادات الأغذية التجارية. [٢٩]
كما ينعكس أثر انعدام الامن الغذائي على المرأة بصورة أكبر من منطلق عبء الرعاية الذي تتكبده المرأة بصورة اساسية لا سيما في الخيام والاماكن المكتظة بما في ذلك التغذية وايلاء الاولوية لأبنائها على نفسها.

[٢٧] المرصد الاورومتوسطي لحقوق الانسان

[٢٨]– صادر عن شبكة الصحافة الفلسطينية تقرير بعنوان " أكثر من ٩٠٪ من سكان غزة يعانون مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي

[٢٩] OCHA

٦. العدوان يخلف جيلاً جديداً من ذوي وذوات الإعاقة

يعاني الآلاف في غزة من إعاقة دائمة بسبب مجموعة متنوعة من الأسلحة الإسرائيلية، حيث إن المصابين يصطدمون في كثير من الأحيان بواقع صحي، يُضطر فيه الطبيب المعالج إلى بتر أحد الأطراف لغياب خيارات العلاج الأخرى، ثم يُترك المريض لمصير يتشاركه جميع سكان غزة، وسط الجوع والعطش.
ووفقًا لمجموعة الصحة في الاراضي الفلسطينية المحتلة .تشكل النساء والفتيات نحو ٤٥ في المائة من ذوي الإعاقة في قطاع غزة.

وقد تم تسجيل أكثر من ١٠٠ ألف إصابة في قطاع غزة، بما في ذلك ١٢,٥٠٠ إصابة تطلبت تدخلاً جراحيًا كما خضع آلاف الأشخاص لعمليات بتر. تقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن ما لا يقل عن ١,٠٠٠ طفل فقدوا إحدى ساقيهم أو كلتيهما. وقد أجريت عمليات البتر هذه في ظل ظروف شديدة الخطورة ومن المرجح أن تتطلب جراحة أخرى وتتطلب ايضاً إعادة التأهيل والأجهزة المساعدة والدعم النفسي والاجتماعي وغيرها من الخدمات التي يُفتقَرون إليها بشدة.

٦.١ التأثير النفسي بعيد المدى للإعاقة

تضاعفت معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة حيث فقدوا الكثير من احتياجاتهم الأساسية مما زاد من معاناتهم، ولفت إلى أنهم يركزون في الوقت الحالي على توفير الاحتياجات الأساسية لذوي الاعاقة من "ماء، وغذاء، ودواء، ومأوى"، إضافة لمحاولة وضع حد لتدهور الحالة الصحية للأشخاص الذين أُصيبوا حديثًا بالإعاقة. فأماكن النزوح ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية غير مهيئة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتفتقر لمقومات الحياة الاساسية، مما يتسبب في حدوث مضاعفات طبية أخرى لا يمكن علاجها في أوساط غير معقمة ويُنتظر من النساء والفتيات في أغلب الاحيان أن يعملن كمقدمات أساسيات لرعاية أفراد أسرهن من ذوي الإعاقة، حيث أن التأثير يمتد إلى ما هو أبعد من الإصابات الجسدية، مع صدمات عاطفية ونفسية خطيرة وتأثيرات أوسع على النسيج الاجتماعي واحتياجات الأسر والمجتمعات.

وهو ما قد يفاقم ما يشعرن به من ضغوط ومشاعر القلق أو الذنب، وخاصة بالنسبة لأفراد الأسرة الذين أصيبوا بإعاقة أو تعرضوا لإصابة أثناء الحرب. وفي إطار دور الرعاية هذا، تمثل النساء والفتيات الملجأ للحصول على الدعم النفسي والاجتماعي، مع أنهن يعانين من نفس الاحتياجات، وبالتالي تكون قدرتهن محدودة في دعم الآخرين[30].

[30] نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي: الاثر المتعلق بالنوع الاجتماعي في قطاع غزة / سبتمبر ٢٠٢٤

حيث أن أوامر الإخلاء المتعددة تجاهلت تماما الأشخاص ذوي الإعاقة الذين غالبا ما يواجهون صعوبات بالغة في اتباع التعليمات أو فهمها. فهم في وضع كارثي فإما أن يتركوا منازلهم والأجهزة المساعدة التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة أو يبقوا بدون عائلاتهم ومقدمي الرعاية ويتعرضون لخطر متزايد من القتل. فأثناء محاولات الإخلاء، تتعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشكل خاص لمخاطر متزايدة وصدمات نفسية أخرى، حيث تعرض العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة لانتهاكات متكررة فبعضهم تعرض للنهش من قبل الكلاب البوليسية التي يستخدمها جنود الاحتلال، كما وتعرض العديد منهم للتنكيل والتعذيب من قبل جنود الاحتلال.

٧. إبادة معرفية في إطار الابادة الجماعية

لم يكن قطاع التعليم بمنأى عن غيره من القطاعات التي تعمّد الاحتلال تدميرها والقضاء على ملامحها بصورة متعمدة ومباشرة خلال حرب الابادة الوحشية ، بل ان تدمير مرتكزات التعليم واستهداف المشهد الثقافي والفكري والعلمي ليست بالسياسة الجديدة على المحتل الاسرائيلي ولم تستحدث بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ ، وتعد سياسة التجهيل الممنهج لعرقلة الفلسطيني من النهوض فكريا وعلميا لمواكبة الحضارات جريمة ممتدة منذ نكبة ٤٨ بعقلية صهيونية قائمة على فكرة الغاء الاخر الفلسطيني في محاولة دؤوبة لطمس الهوية والوجود الفلسطيني ومحو وإزالة الذاكرة والحقائق والرواية الفلسطينية المتأصلة بجذورها وشواهدها التاريخية.

منذ اليوم الاول للحرب الهمجية التي تزامنت مع بداية العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ توقفت العملية التعليمية في كافة المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية في قطاع غزة، الأمر الذي وضع طلبة القطاع من كافة المراحل التعليمية الاساسية والعليا أمام مستقبل مجهول، فلم يكن ليخطر على بال أحد ان تأخذ مجريات هذا العدوان ما يزيد عن العام من الزمن ، والأمر لا يقتصر فقط على تفويت العام الدراسي الحالي فقط بل يمتد لخلق صورة ضبابية حول مصير هؤلاء الطلبة وتصوّر عودتهم الى مقاعد الدراسة حتى بعد انتهاء الحرب، جرّاء التدمير الممنهج والواسع للبنية التحتية التعليمية الذي خلّف دماراً طال فيه كافة مكونات التعليم من الطلبة والمعلمين والكوادر التعليمية والمباني والمؤسسات التعليمية.

حُرم في قطاع غزة حوالي ٦٢٠ ألف طالب من الذهاب الى مدارسهم منهم ٣٩ ألف طالب/ة محرومين من تقديم امتحانات الثانوية العامة، و٨٥ ألف طفل/ة حرموا من الالتحاق بالصف الأول، فيما حُرم ٨٨ ألف طالب من الالتحاق بجامعاتهم واضطر ١٩ ألف طالب/ة لمغادرة القطاع.

7.1تداعيات حرب الابادة على القطاع التعليمي

وبالحديث عن التدمير في البنى التحتية التعليمية، وعلى الرغم من كون الاحصاءات غير نهائية حتى اللحظة جراء استمرار الحرب ،فعلى مستوى الخسائر المادية ، دمّرت آلة الحرب ٢٨٥ مدرسة بشكل كامل من أصل ٥٥٠ مدرسة موزعة بين حكومية وقطاع خاص ومدارس تابعة للأونروا [٣١]، اضافة الى تعرض كافة الجامعات البالغ عددها ١٢ جامعة الى تدمير كامل او اضرار جسيمة منها تدمير الموقع الرئيسي لجامعة الازهر في مدينة غزة ما أدى الى تدمير البنية التحتية للتعليم العالي ،حيث تقدر تكلفة الأضرار لقطاع التعليم في غزة بـ ٣٤١ مليون دولار، وذلك حسب قيمة التقدير المؤقتة للأضرار في قطاع غزة في آذار/مارس ٢٠٢٤، الصادرة عن البنك الدولي، والأونروا، والاتحاد الاوروبي .

ولم تقتصر هذه الانتهاكات على الابنية التعليمية فقط، بل ضمت خسائر بشرية في صفوف الطلبة والمعلمين والأكاديميين، حيث استشهد حوالي ١١١١٩ من طلبة المدارس بالاضافة الى ٦٨٩ من طلبة الجامعات، وجُرح ما يزيد عن ١٨ ألف طالب مدرسي وجامعي عدا عن الاعتقالات غير المعروف عددها والتي وقعت في ظروف غامضة.[٣٢]

بالإضافة الى استهداف الأكاديميين والعلماء، بحسب الاحصاءات استشهدت ١٧ شخصية ممن يحملون درجة البروفيسور، و٥٩ من حملة الدكتوراه، و١٨ بدرجة الماجستير في حصيلة غير نهائية؛ إذ إن هناك تقديرات بوجود أعداد أخرى من الأكاديميين المستهدفين، موزعون على مختلف المجالات العلمية.
كما استشهد ٤٤١ من معلمي/ات المدارس من أصل (٢٢,٠٠٠) معلم ومعلمة من مختلف المدارس الحكومية والخاصة والاونروا [٣٣]

وأما عن الاعتداءات على التعليم في الضفة الغربية فمنذ بدء العدوان تعرضت ٨٤ مدرسة للتخريب، الى جانب تعرض ٧ جامعات للاقتحامات المتكررة والتخريب والعبث بمحتوياتها ، واستشهاد ما يزيد عن ١٢٠ طالب/ة وجُرح ما يزيد عن ٦٠٠ فيما اعتقل ما يزيد عن ٤٠٠ من طلبة المدارس والجامعات .

وعند الحديث عن الأضرار ، لا يمكن حصرها بأثارها المدمرة المباشرة التي تصيب مكونات التعليم من الكوادر البشرية والمباني والمؤسسات التعليمية فقط، بل يمتد النطاق ليشمل الاضرار غير المباشرة المتمثلة

[٣١] تقرير لوزارة التربية والتعليم العالي
[٣٢] تقرير لوزارة التربية والتعليم العالي
[٣٣] تقرير لوزارة التربية والتعليم العالي

بالتكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية لها على المدى القصير والبعيد كون التعليم عملية تنموية شاملة ، وباعتباره عامل أساسي في زيادة فرص حصول الفرد على العمل والدخل الكافي ،سيدفع ثمن هذه التكلفة بالدرجة الاولى اطفال وفتيات غزة مع توسع دائرة الفقر ، وستظهر عمالة الاطفال والزواج المبكر كإحدى النتائج التي ستفرزها الانتهاكات لقطاع التعليم.

وبحسب تقرير للإسكوا، فمن المرجح أن تفضي الحرب الى العودة بمستويات التنمية البشرية عموما لدولة فلسطين ما بين ١١ عاما و١٦ عاما الى الوراء وذلك بفعل تراجع مستويات التحصيل العلمي وانخفاض العمر المتوقع وتدني نصيب الفرد من الدخل وسوء التغذية.

في قطاع غزة، دمّرت آلة الحرب ٢٨٥ مدرسة بشكل كامل من أصل ٥٥٠ مدرسة موزعة بين حكومية وقطاع خاص ومدارس تابعة للأونروا، بالإضافة الى ١٢ جامعة بين تدمير كامل وأضرار جسيمة.

في الضفة الغربية، تعرضت ٨٤ مدرسة للتخريب، الى جانب تعرض ٧ جامعات للاقتحامات المتكررة والتخريب والعبث بمحتوياتها.

٧.٣ تداعيات النزوح على تعليم الفتيات

الى جانب الدمار الهائل الذي طال قطاع التعليم والذي تراكمت فيه الاضرار البشرية والمادية في حصيلة غير نهائية حتى هذه اللحظة ، كانت أزمة النزوح التي أفرزتها الحرب بكافة تفاصيلها المؤلمة وواقعها المرير، عائقاً اضافيا أمام الاستقرار النفسي والعاطفي والمكاني يضاف الى رصيد العوائق والتحديات أمام الجهود المبذولة لانقاذ ما يمكن انقاذه من العام الدراسي.

فعلى الرغم من شحّ الامكانيات والموارد اللازمة وتدمير البنى التحتية وتعطّل شبكات الاتصالات والانترنت في معظم مناطق القطاع ، ومساعي وزارة التربية والتعليم العالي بتوفير التعليم الافتراضي عبر المنصة الالكترونية في الوقت الراهن ، والجهود والمبادرات الفردية التي أطلقها شباب وفتيات قطاع غزة من تخصيص مساحات للتعلم سواء في بعض الخيام او على انقاض الدمار في محاولة جاهدة لاستدراك ما تم تفويته وان لا يكون العام الدراسي الحالي أسوة بالمنصرم، في اشارة واضحة الى ان عزيمة هذا الجيل الواعد لا يمكن تهديدها بأي شكل من اشكال القتل والدمار.

أعادت الحرب ترتيب الاولويات لدى الفتيات الصغيرات والمراهقات اللاتي في سن التعليم، حيث تضطر الفتاة الوقوف في طوابير لتأمين وجبة من الطعام لأفراد اسرتها، واخوتها الصغار في حال فقدان الأهل.
تضطر بعض الفتيات للتوجه لأماكن ونقاط توزيع الانترنت لتشغيل الحصص التي تقدمها وزارة التربية عبر المنصة الافتراضية، ما يعرضها لخطر القصف بسبب التجمعات.

إلا أن الاستمرارية في تلقي الخدمات التعليمية لا تقتصر فقط على توفر الامكانيات سواء على الصعيد المادي من المباني والصفوف او على صعيد الكادر البشري التعليمي، بل يمتد الى تهيئة بيئة محيطة مواتية يستطيع فيها الطالب الانخراط وتلقي التعليم بصور فعالة، وهذا يتطلب منظومة متكاملة من الظروف النفسية المهيأة لذلك من الأمن والامان والاستقرار النفسي والعاطفي والفيزيائي .

في حين كان لأزمة النزوح الأثر المعاكس لهذه الظروف، وما يرتبط بها من أوضاع معيشية ونفسية صعبة يظهر أثرها جلياً على النساء والفتيات بشكل خاص بسبب الاختلافات البيولوجية واحتياجاتهن الخاصة.

كما أعادت الحرب وأزمة النزوح ترتيب الاولويات لدى الفتيات الصغيرات والمراهقات اللاتي في سن التعليم ، في الوقت الذي تتمتع فيه أي فتاة في العالم بمستوى من الخصوصية والامان الذي تحتاجه اي فتاه في عمرها ، تحرم الفتاة في قطاع غزة من هذه الحاجة الملحة وتعايش حالة كارثية من انعدام الخصوصية مع الاكتظاظ في اماكن النزوح و اضطرارها وعائلتها المكوث مع مئات العوائل في مكان واحد يتشاركون دورات المياه واماكن النوم ويفتقدون حرية القرار في اختيار وجبة الطعام في ظل انعدام الامكانيات ومشاركتهم وجبة وحدة مع مجموعة لا تقل عن ٤٠ شخص.

فمن جهة يعايشن فقدان المسكن والمأوى والأمن والخصوصية التي هي حاجة ملحة للفتيات اللاتي في اعمارهن، ومن جهة مأساة فقدان الأهل وتمزق النسيج الاجتماعي لا سيما لدى الفتيات اللاتي فقدن الوالدين، ما ينذر بارتفاع خطير في أعداد الاطفال والطفلات اليتيمات حيث بلغ عددهم قبل الحرب زاد على ٣٥ ألف طفل وطفلة[٣٤]، وهذا الارتفاع المتزايد يفرض ارتفاعاً متنامياً في الاحتياجات وعلى رأسها الدعم النفسي والحصول على الخدمات الاجتماعية من المأوى والعلاج من الصدمات النفسية والتعليم.

[٣٤] اخر احصائية لمؤسسة SKTويلفر الخيرية الاسلامية

خاصة مع تواجد ٤ دور للأيتام فقط في قطاع غزة[٣٥] والتي تعرضت للتدمير أو تحولت لمراكز إيواء للنازحين.

وإلى جانب الأثر النفسي الصعب على هؤلاء الفتيات اللاتي فقدن عوائلهن وشعورهن بالفقد والحرمان العاطفي يتحتّم عليهن تقمص دور الأم والاب في محاولة لملء هذا الفراغ لدى اخوتهن ، وقد تضطر للتسول او المشي مسافات طويلة في محاولة لتأمين وجبة من الطعام ، الى جانب تقديم العون لعوائلهن في توفير الماء والطعام وتحمّل أعباء الحياة اليومية والرعائية من التنظيف والطبخ وجمع الحطب في ظل الافتقار الى سُبل ومقومات العيش السهلة.

ولا يمكن تهميش معاناة الفتيات النازحات اللاتي أصبن اصابات جسيمة جراء الحرب وضاعفتها أزمة النزوح نظرا للتنقل المستمر وغياب الاستقرار مع الانتقال من بيئة الى اخرى بكل ما تحمله من أمراض معدية ، ما فاقم من هذه الاصابات ونقل بها الى مستوى أكثر خطورة.

في ظل هذه الاوضاع الصعبة ومع تدهور مفاهيم حقوق الانسان لدى الطفلة والفتاة واهتزاز الانتماء للهوية مع النزوح من مكان لآخر، قد لا يظهر للتعليم حيز في طوابير الأولويات المستجدة والتي فرضتها تداعيات الحرب، على الرغم من وجود الدافعية والرغبة في تلقّيه، ففي بعض الحالات التي تسترق فيها الفتاة من واقع القصف والدمار وشح الامكانيات فرصة لتلقي التعليم، تضطر للتوجه لأماكن ونقاط توزيع الانترنت لتشغيل الحصص التي تقدمها وزارة التربية عبر المنصة الافتراضية، ما يعرضها لخطر القصف بسبب التجمعات.

تتأثر الفتيات بطبيعة الحال بصورة أكبر كونهن الحلقة الاضعف، شئنا أم أبينا، ويحتجن للنظر الى اعتباراتهن الخاصة بشكل منفرد عن الاطار العام لصورة الدمار الحاصل، فمع ما يعايشنه من دمار وحصار وتجويع وإبادة ونزوح وتشرد وفقدانهن الأهل والمعيل والمأوى، ويعايشن الحرمان من الاستقرار النفسي والعاطفي، ينتظرهن مستقبلاً مجهولاً أمام استكمال حقهن في التعليم.

[٣٥] تقرير صادر عن برنامج "النظام الوطني لحماية الطفل والرعاية البديلة للطفل "

٨. الأوضاع الاقتصادية للنساء في فلسطين في حرب الابادة

أن الواقع الاقتصادي للنساء في فلسطين مرتبط بشكل وثيق بالسياق الاقتصادي والسياسي العام المتأثر بالاحتلال الإسرائيلي وما يفرضه من سياسات وإجراءات تعيق التنمية المستدامة وتُثقل الاقتصاد الفلسطيني. وقد ساهمت هذه السياسات في تعقيد حياة الفلسطينيين، خصوصاً النساء، اللاتي يُواجهن تحديات مزدوجة ناتجة عن الحصار الاقتصادي والسياسات الإسرائيلية من جهة، وعدم المساواة الهيكلية في المجتمع من جهة أخرى.

يرزخ الاقتصاد الفلسطيني تحت وطأة سياسات الاحتلال التي تشمل السيطرة على الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه، وإقامة الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش العسكرية، والتي زاد عددها على ٨٧٢ حاجزا بما فيها ١٩٦ بوابة حديدة، وإغلاق المعابر، مما يعيق حركة الأفراد والبضائع، فمنعت النساء العاملات من التوجه لإمكان عملهن، ومنعت أصحاب وصاحبات المشاريع من تسويق منتجاتهم ومن الحصول على موارد الإنتاج، ومنعت المذراعين من الوصول الى حقولهم ومزارعهم، كل ذلك أدى الى حدوث تدهور اقتصادي أضعف من الى فرص للتنمية. كما عمقت تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، حيث تعاني الأسواق الفلسطينية من إغراق السلع الإسرائيلية التي تحد من فرص الإنتاج المحلي، وزادت حدتها بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وهذا أثر بشكل خاص على النساء اللاتي يعتمدن على الأنشطة الزراعية والحرفية لتأمين دخل أسرهن. هذا بالإضافة الى اغلاق سوق العمل امام نحو ٢٠٠ ألف عامل كانوا يعملون داخل الخط الأخضر، اذ أدى الى ارتفاع معدلات البطالة والفقر في ظل ضعف قدرة السوق المحلي على استيعابهم.

كما ترتب أيضا على سياسة الاحتلال الاسرائيلي بقرصنة إيرادات المقاصة التي تشكل نحو ٦٥٪ من الإيرادات العامة، إضعاف قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين والقطاع الخاص والبنوك. كل تلك إجراءات عمقت من الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، فتراجعت جميع مؤشراته الكلية، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٢٪ في الضفة الغربية وبأكثر من ٨٠٪ في قطاع غزة، ووصلت معدلات البطالة بين النساء من ٢٥٪ في الربع الثالث ٢٠٢٣ الى ٣٥٪ في الربع الأول ٢٠٢٤، وفي قطاع غزة، أكثر من ٩٥٪ من النساء أصبحن عاطلات عن العمل.

تأثر النساء بهذه الظروف بصورة كبيرة سواء كن عاملات او عاطلات عن العمل، وكان التأثير أكبر على النساء المعيلات (اللواتي يترأسهن أسرهن) حيث بتن يتحملن أعباء إضافية ناتجة عن فقدان المعيل سوءا بسبب الاستشهاد أو المرض أو الإصابة او الاعتقال، فزاد عددهن في الضفة الغربية على ٨٣ ألف

امرأة (أي ١٢.٣٪ من اجمالي عدد النساء في الضفة الغربية للعام ٢٠٢٣)، وزاد عددهن في قطاع غزة على ٤٤ ألف امرأة (أي ١١.٨٪ من اجمالي عدد الاسر في القطاع) وهذا لغاية الربع الثالث أي قبل العدوان ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن تتزايد هذه الاعداد في ظل هذه الظروف.

٨.١ الأوضاع الاقتصادية للنساء في قطاع غزة

يشكل الوضع الاقتصادي للنساء في قطاع غزة جزءاً من الأزمة العامة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، حيث تواجه النساء تحديات معقدة تزداد مع استمرار العدوان الإسرائيلي الذي بدأ في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. وحتى قبل العدوان الأخير، كانت النساء في القطاع يعانين من تبعات الحصار المستمر منذ ١٧ عاماً، والذي أثر بشدة على البنية الاقتصادية وزاد من هشاشتها، حيث أظهرت الإحصاءات انخفاضاً في نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، حيث بلغت ١٦.٥٪ قبل العدوان في أكتوبر ٢٠٢٣، مسجلة تراجعاً عن العام السابق الذي بلغ فيه المعدل ١٩٪، ما يمثل انخفاضاً بمقدار ٢.٥٪ (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الربع الثالث ٢٠٢٣).

فيما يُعتبر معدل البطالة بين النساء في غزة من أعلى المعدلات في المنطقة، نظراً للحصار وظروف الاقتصاد غير المستقر. حيث بلغ معدل البطالة بين النساء حوالي ٦٧.٧٪، مقارنةً بـ ٣٩.٢٪ بين الرجال، ووصل المعدل إلى ذروته في الربع الثالث من ٢٠٢٢ بمعدل ٧٢.٢٪. ومع استمرار العدوان، يتوقع الخبراء وصول معدل البطالة بين النساء إلى ما يزيد عن ٩٥٪ .

وقبل بداية العدوان، بلغ عدد النساء العاملات حوالي ٣٥,٢٠٠ امرأة، ٨٠.٢٪ منهن يعملن بأجر، و٢٪ فقط نساء رياديات، و١١.٦٪ يعملن لحسابهن الخاص. وبسبب الدمار الذي لحق بالبنية التحتية والقطاع الاقتصادي، فقدت حوالي ٢٨,٥٢٤ امرأة وظائفهن المأجورة، إضافةً إلى ٤,٢١٣ امرأة من صاحبات المشاريع الخاصة، ما يعني أن ٣٢,٧٣٧ امرأة أصبحت بلا عمل منذ بداية العدوان.

حرب الإبادة في غزة دمرت البنية التحتية الاقتصادية، مما أفقد ٣٢,٧٣٧ امرأة وظائفهن وفاقم البطالة لتتجاوز ٩٥٪. انعكس هذا الدمار على حياتهن، حيث اضطررن لتحمل أعباء إضافية كمعيلات رئيسيات، والعمل في ظروف بدائية لتأمين الغذاء والماء وسط فقر مدقع وارتفاع جنوني للأسعار، وخاصة مع فقدان الالاف منهن للمعيل.

وبالطبع فان تفاقم الأزمة الاقتصادية لها تداعيات اقتصادية واجتماعية على النساء، حيث أدى إلى تدهور مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر. وتشير تقارير دولية إلى أن سكان غزة الآن يعيشون تحت خط الفقر بشكل شامل.

وتزايدت معاناة النساء بشكل خاص مع تصاعد استهداف المدنيين، حيث فقدت أكثر من ١٢,٠٠٠ امرأة حياتها منذ بداية الحرب، بما يمثل حوالي ٢٨٪ من إجمالي الشهداء، فيما تعاني آلاف النساء من إصابات خطيرة، ما يعيق قدرتهن على دعم أسرهن.

كما أدى فقدان الكثير من النساء للمعيلين من الرجال زاد من الأعباء التي يتحملنها وادى ذلك إلى ما تغير الادوار الجندرية، حيث باتت النساء تتحمل أعباء ومسؤوليات اكبر تجاه اسرهن في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وخاصة في ظل استمرار عملية وصعوبة في تأمين الاحتياجات الأساسية، وارتفاع غير مسبوق في الأسعار، فاصبحت النساء يعملن في كثير من الاعمال التي فرضتها عليها هذه الظروف مثل جمع الحطب والماء،جمع نباتات لتحضير وجبة طعام لأبنائهن، منهم من اصبحن يعملن في اصلاح الملابس الممزقة للنازحين، ومنهن من اصبحن يعملن على توفير خدمة شحن الاجهزة الخلوية ، وغيرها الكثير من الاعمال التي عادت بالسكان إلى الحياة البدائية البسيطة، وذلك في محاولة لتوفير احتياجات اسرهن الأساسية.

حظر نشاط الأونروا يهدد بفقدان آلاف النساء لوظائفهن في غزة، مما يفاقم البطالة والفقر في غزة، ويترك النساء والأسر في مواجهة ظروف معيشية صعبة، تؤثر على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

كما ان قرار الاحتلال الاسرائيلي الذي سبق وتمت لاشارة اليه بحظر نشاط وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الاونروا في الاراضي الفلسطيني، سيحرم مئات النساء العاملات في المؤسسات التي تشرف عليها الوكالة من وظائفهن، ففي مؤسسات الأونروا التعليمية يعمل نحو ١٩,٨٧٧ موظفًا وموظفة، منهم ٩,٤٤٣ موظفاً وموظفةً في قطاع غزة، و٢,٢١٥ موظفاً وموظفةً في الضفة الغربية، وفي القطاع الصحي يعمل نحو ٤٨٥١ موظفا منهم ١٠١٥ امرأة [٣٦](٢١٪ من العاملين في القطاع الصحي نساء) مع إيقاف الأونروا، هذا عدا النساء العاملات في المؤسسات الاخرى الاغاثية والاستشارية التي تشرف عليها وكالة الاونروا. وإن ايقاف عمل الوكالة سيفقد النساء العاملات في هذه المؤسسات وظائفهن، مما يزيد من مستويات البطالة والفقر بين الأسر الفلسطينية. كما أن فقدان الرجال الذين يعملون في هذه المؤسسات لوظائفهم سينعكس شكل مباشر على النساء والأطفال في أسرهم. هذه الآثار السلبية على النساء العاملات وعلى من يتم اعالتهم من الرجال العاملين في هذه المؤسسات من أن يؤدي إلى تعميق الأوضاع الاقتصادية الصعبة في

[٣٦] الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الاونروا"

فلسطين، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص حيث أن معظم المؤسسات العاملة في القطاع انهارت بشكل كامل او جزئي، ولم يبق الا بعض المؤسسات الدولية ومنها الاونروا..

٨.٢ الأوضاع الاقتصادية للنساء في الضفة الغربية

تواجه النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية، كغيرهن من نساء فلسطين، تبعات الحرب الأخيرة على غزة، حيث تتعرض الضفة الغربية لاعتداءات مباشرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتتضمن هذه الاعتداءات عمليات إعدام ميداني، واعتقالات، وهدم للمنازل والمنشآت الاقتصادية، إلى جانب القيود الاقتصادية المفروضة على حركة الأفراد والبضائع. وفي ظل الحصار الاسرائيلي المستمر لمدن ومخيمات وقرى الصفة الغربية والقدس، زادت صعوبة الوصول إلى أماكن العمل بفعل انتشار الحواجز العسكرية الإسرائيلية، حيث تشير بيانات إلى أن ٤٤.٥٪ من المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية قد تأثرت بتفاقم القيود المكانية على العاملين (وزارة الاقتصاد الوطني، يناير ٢٠٢٤). وتسببت هذه الانتهاكات في تدهور كبير في أداء المشاريع التي تملكه و/او تديرها نساء، إذ أغلقت ٣٠.٦٪ من تلك المشاريع بشكل كلي أو جزئي جراء تراجع الطلب على منتجاتها. وتواجه النساء صاحبات المشاريع تحديات إضافية تتمثل في القيود الشديدة على التنقل بفعل الحواجز والإغلاقات، مما أعاق قدرة هذه المشاريع على توصيل منتجاتها إلى الأسواق خارج المحافظات، خصوصاً في ظل اعتداءات المستوطنين المتكررة التي تعرقل الأعمال في المناطق القريبة من المستوطنات. علاوة على ذلك، تأني صاحبات المشاريع من صعوبات حادة في الحصول على المواد الخام الأساسية اللازمة للإنتاج، خاصة للمنتجات الحرفية والغذائية.

القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تأثراً في اجراءات الاحتلال، الذي يعمل جاهدا للسيطرة على اكبر مساحة من الاراضي وغيرها من الموارد، ضمن سياسة مصادرة الاراضي واقامة المستوطنات الجدار والمناطق العازلة عليها.

ولا بد من الاشارة هنا إلى القطاع الزراعي الذي كان أحد القطاعات التي تأثرت بشكل كبير في اجراءات وممارسات الاحتلال الاسرائيلي، وذلك من خلال سيطرته على الاراضي الزراعية وخاصة في منطقة الاغوار، إذا سيطر على ٦٠ % منها، وسيطر من خلال اقامته للمستوطنات والبؤر الاستيطانية على نحو ٨٥٪ من اراضي الضفة الغربية، اضافة إلى الاراضي التي تم ضمها وجدار الفصل العنصري. ومنذ السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ وإلى اكتوبر ٢٠٢٤ قدر عدد الدونمات التي تم السيطرة عليها بأكثر من ٥٢ ألف دونم وفقا لتقارير صادرة عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ومازالت الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون والجيش على المزارعين والمزارعات وخاصة في موسم قطف الزيتون مستمرة، مما تشكل خطرا على حياتهم، اضافة إلى الخسارة التي تكيدها كثير من الفلسطينيين نتيجة لحرمانهم من مصدر أساسي لغذائهم ورزقهم وهو الزيت. هذا بالاضافة إلى القيود التي تقوم اسرائيل بفرضها على عملية استيراد المواد

الاولية اللازمة الزراعية وغيرها من الاجراءات التي شكلت عائقا امام المشاريع الاسرية التي معظم عمالتها من النساء.

كما أدت هذه الظروف إلى أن اضطرت العديد من النساء إلى التنازل عن وظائفهن أو التكيف بنظام عمل جزئي. كما ادت هذه الاجراءات إلى ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في الضفة الغربية. حيث ارتفع معدل البطالة من ٢٤.٩٪ قبل الحرب إلى ٣٣.٥٪ بعد ستة أشهر فقط، ليصل عدد النساء المتعطلات عن العمل إلى ٦٠,٨٠٠ امرأة، بعدما كان يبلغ حوالي ٤٥,٧٠٠ قبل الحرب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القوى العاملة – الربع الأول ٢٠٢٤)، ما يعني فقدان نحو ١٥,٠٠٠ امرأة لوظائفهن بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب على الاغلب، وقد أجبر التدهور في الوضع الاقتصادي العديد من المؤسسات على تقليص قواها العاملة وتسريح جزء كبير من الموظفات.

كما ازدادت الضغوط على الأسر الفلسطينية بفعل ارتفاع معدلات البطالة بين الرجال أيضاً، حيث تضاعف معدل البطالة بين الذكور من ١٠.٢٪ قبل الحرب إلى ٣٥.٦٪ في بداية ٢٠٢٤، وذلك بسبب فقدان العديد من العمال لوظائفهم سواء في الاقتصاد الإسرائيلي أو المحلي. أدى هذا الارتفاع الحاد في البطالة إلى خلق ضائقة مالية عميقة للأسر الفلسطينية، وأثر سلباً على قدرة النساء على تحمل تكاليف الحياة اليومية وتلبية احتياجات أسرهن، مما أدى إلى زيادة الضغوط النفسية والاجتماعية.

وكما هو الحال في قطاع غزة، فان القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية بوقف عمل ونشاط وكالة الاونروا في الاراضي الفلسطينية سيؤدي إلى فقدان الاف النساء والرجال ممن يعملون في المؤسسات التابعة لهذه الوكالة لوظائفهم مما يؤدي إلى زيادة الضغط الاقتصادي على النساء واسرهن.

٨.٣ زيادة توجه النساء للعمل غير الرسمي

مع زيادة الضغط الاقتصادي خلال فترة الحرب وما ترتب عليها من تداعيات من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض قدرة سوق العمل المحلي على امتصاص الفائض من عرض العمالة، وزيادة عرض الشيقل في البنوك الفلسطينية بسبب امتناع اسرائيل عن استقبال الشيكل المتراكم في البنوك الفلسطينية، كلها عوامل تؤدي إلى زيادة التوجه نحو العمل غير الرسمي، وخاصة النساء، قبل اندلاع هذه الحرب كان يقدر نسبة العمالة غير المنظمة بنحو ٥٤٪ من اجمالي العمالة الفلسطينية (باستثناء القطاع الزراعي اذ ان ٩٥٪ من العاملين فيه هي عمالة غير منظمة) وقد بلغ عدد من يصنفون بأنهم عمالة غير منظمة ١٠٢ ألف عامل ، ١٤٪ منهم اناث، وبلغ عدد المشاريع التي تعمل فيها هذا القطاع اكثر من ١٠٠ ألف مشروع ، خمس هذه المشاريع هي مشاريع التي تديرها وتملكها نساء أي حوالي ٢٣ ألف مشروع ، تشغل نحو ٢٥ ألف امراة، ٩٠٪ من المشاريع الاسرية لا يتلق من يعملون فيها اجرا، وذلك وفقا للإحصاء الفلسطيني (٢٠٢٢).

أكثر من نصف العمالة في الاقتصاد الفلسطيني هي عمالة غير رسمية، وبلغت بين النساء ٣٧٪.

ومع نهاية ٢٠٢٣، لم تختلف نسبة العمالة غير الرسمية عما كانت عليه في ٢٠٢٢ اذ وصلت إلى ٥٦٪، بواقع ٦١٪ للذكور مقابل ٣٧٪ للاناث ، وهذه النسبة تشمل من يعملون في القطاع غير المنظم اضافة إلى المستخدمين بأجر الذين لا يحصلون على اي من الحقوق في سوق العمل سواء مكافئة نهاية الخدمة / التقاعد، أو اجازة سنوية مدفوعة الأجر، أو اجازة مرضية مدفوعة الأجر (الاحصاء الفلسطيني – ٢٠٢٣)[٣٧] اضافة إلى انهم يتقاضون اقل من الحد الادنى للاجور بنحو ٣٠٪ – ٤٠٪ مقارنة بما يتقاضاه العاملين في القطاع الرسمي وفقا للاونكتاد،الذي توقع أيضاً أن يتوسع القطاع غير الرسمي بسبب فائض الشيكل في الاقتصاد ليصل إلى ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي[٣٨].

[٣٧] بيان صحفي صادر عن رئيسة الاحصاء الفلسطيني، تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام ٢٠٢٣ بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الاول من ايار)

٣٨ تقرير بعنوان:" التطورات في اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، أيلول /سبتمبر ٢٠٢٤.

8.4 الآثار الاقتصادية لتفاقم الاوضاع الصحية والنفسية

إن تفاقم الظروف الصحية والنفسية لدى الفلسطينيين بسبب الظروف السياسية والعدوان الاسرائيل المستمر وما يرتكبه من مجازر وابادة بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، له تأثيرات خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني ، فارتفاع معدلات الفقر في قطاع غزة حيث ان اكثر من ٩٠٪ من السكان أصبحوا يعانون من الفقر وانعدام الامن الغذائي في ظل تفاقم المجاعة ومنع ادخال الاحتلال الاسرائيلي للمساعدات والتضييق على عملية ادخالها بشكل كبير، مما سيكون له آثار خطيرة على الاطفال الذين يعانون من المجاعة ممن سيخرجون من هذه الحرب أحياء، فعلى المدى البعيد سينشأ جيل يعاني من تداعيات هذه الحرب صحياً مما سيؤثر على حياتهم وقدرتهم على اكمال تعليهم وعلى قدرتهم على ممارسة حياتهم بشكل طبيعي.

كما أن النسبة الاكبر من الشهداء والجرحى وممن يعانون من اصابات تسبب لهم اعاقات دائمة وتقعدهم عن العمل، هي من الاشخاص الذين هم في سن العمل (نحو ٦٠٪)، مما يعني ان الاقتصاد الفلسطيني فقد جزء من رأس المالي البشري الذي هو أحد أهم مقومات أي اقتصاد، في ظل محدودية قدرة الفلسطينيين على التحكم بمواردهم الطبيعية وبسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عليها والتحكم بها. والنساء جزء مهم من هذا العامل، فنسبة المتعلمات بينهن أعلى من الذكور (٦٧٪ من الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي المحلية هن من الاناث).

في ظل الاعتداءات المستمرة والحصار المفروض على قطاع غزة، يعاني الفلسطينيون بما فيهم النساء والفتيات الفلسطينيات من تدهور صحي ونفسي غير مسبوق، مما يهدد بنشوء أزمة اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد نتيجة فقدان رأس المال البشري وزيادة أعباء الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وان كان ما يتعرض له الفلسطينيون من ويلات الحرب وفقد للأهل والابناء واصابات تغير مجرى الحياة، وما سيترتب على انعدام الأمن الغذائي من تداعيات على الصحة البدينة والعقلية للجيل القادم من الاطفال، سيؤثر كل ذلك على الانتاجية وسيتسبب في خسائر اقتصادية على المدى البعيد، هذا بالإضافة إلى أن الحرب انتجت آلاف المواطنين من الرجال والنساء والاطفال الذين أصبحوا من ذوي وذوات الاعاقة، وهذا سيزيد العبء على الحكومة لتوفير الخدمات والدعم المطلوب لهم، ويضاعف الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية.

وستكون النساء من أكثر الفئات في المجتمع تحملاً لأعباء الازمة الصحية التي يعاني منها السكان في فلسطين في ظل هذه الحرب، كون النساء هن من يقمن بأعمال الرعاية لأفراد أسرهن من الاطفال والكبار

المصابين، وممن أصبحوا من ذوي الاعاقة مما سيفاقم من معاناة النساء نفسياً، وسيؤثر على قدرتهن على الانخراط في سوق العمل بسبب هذه الاعباء. وتكون المشكلة أكثر تعقيدا إذا كانت المرأة نفسها هي المصابة.

وفي هذا السياق من المهم الاشارة إلى ما توصل إليه تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية، والذي يشير إلى أن الاوضاع الصحية المتدهور ولا سيما الصحة النفسية، تلعب دورا في إحداث تأثيرات اقتصادية كبيرة، ويقدر المنتدى الاقتصادي العالمي أن التكلفة العالمية لاعتلالات الصحة النفسية بلغت نحو ٢.٥ ترليون دولار في عام ٢٠١٠، مع تقديرات بزيادة هذه التكلفة إلى ٦ ترليونات دولار وبحلول عام ٢٠٢٣ ، وتشمل هذه التكلفة خسائر في الانتاجية بقيمة ١.٧ ترليون دولار، اضافة إلى ٠.٨ ترليون دولار كتكلفة مباشرة للرعاية الصحية، ويتوقع أن تتحمل الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، ومنهم فلسطين، حوالي ٣٥٪ من اجمالي هذه التكلفة (منظمة الصحة العالمية ٢٠٢٣)[٣٩].

٨.٥ تأثير تراجع الاوضاع الاقتصادية على مستويات العنف في المجتمع الفلسطيني

تعد الضغوط الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه الاسر، وتؤثر على تماسكها واستقرارها، وقد توصلت العديد من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والعنف الوجوه نحو النساء إلى وجود علاقة طردية بينهما. ففي دراستين حديثين (Kaushik، ٢٠٢٤، & EROL Özdemir، ٢٠٢٣) حول تأنيث الفقر وتداعياته على النساء، اذ ان ظاهرة تأنيث الفقر تعتبر نتيجة للتتميز الهيكلي بين الجنسين الذي يؤثر بشكل سلبي على النساء، وخصوصا في المناطق ذات التنمية البشرية المنخفضة مثل جنوب اسيا وشبه الجزيرة العربية ، حيث تواجه النساء قيودا كبيرة على فرص التعليم والتوظيف.وعليه وبناء على تلك الدراسات فإن النساء اول من يعانين من الازمات الاقتصادي ، ويؤدي تدهور الاوضاع المالية للمرأة إلى جعلها اكثر عرضة للعنف بأشكاله المختلفة.

عندما تفتقر النساء إلى الاستقلال المالي، فانهن يكن أكثر عرضة للعنف من الزوج او الاسرة، حيث يجدن انفسن مضطرات للقاء في علاقات مؤذية بسبب عدم قدرتهن على تامين احيتاجاتهن واحتياجات أطفالهن بشكل مستقل، مما يجعل المراة أكثر عرضة للايذاء والاستغلال. ومع تفاقم الضغوط الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر يزداد التوتر داخل الاسرة والمجتمع ، مما ينعكس على شكل زيادة في العنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد اظهرت الدراسات إلى ان معدلات العنف المنزلي ضد النساء ترتفع في الاوقات التي يشتد فيها الفقر والبطالة.

[٣٩] التقرير العالمي عن الصحة النفسية: احداث تحول في الصحة النفسية لصالح الجميع، منظمة الصحة العالمية ، ٢٠٢٣

ومن التداعيات الخطيرة للازمات الاقتصادية، أنه النساء تُحرم من الوصول إلى خدمات الدعم الاجتماعي كالملاجئ وخدمات الاستشارات القانونية والنفسية، مما يجعل من الصعب عليهن الهروب من دوائر العنف او الحصول على الحماية الاجتماعية، وتزداد المشكلة تعقيدا في المناطق التي تفتقر إلى بنية تحتية كافية لدعم المرأة.

تتسبب الضغوط الاقتصادية في تفاقم العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، حيث يزداد الفقر والبطالة مما يزيد من التوتر داخل الأسر. وحرمان النساء من الوصول الى خدمات الحماية والدعم الاجتماعي وخدمات الاستشارات القانونية والنفسية. لذلك، من الضروري تبني سياسات تعزز تمكين النساء وتوفير الدعم اللازم لمواجهتهن هذه التحديات.

ومن المهم الاشارة إلى ما اوردته تلك الدراسات بان المراة المعيلة تواجه تحديات أكبر بسبب حرمانها من فرصها في العمل او الاجر المناسب او قد تعمل في اعمال غير لائقة و لاتتوفر فيها الحد الادنى من حقوقها، مستغلين ارباب العمل في هذه الحالة حاجة المراة المعيلة لاية فرصة عمل توفير لها دخلا وان كان بسيطا.

ولا ننسى ايضا تداعيات كل ذلك على الصحة النفسية للمراة، اذ ان هذه الضغوط تجعلها عرضة للاصابة بالقلق والاكتئاب والامراض المترتبطة بهما. والاسوأ من كل ذلك انه من المعيب في كثير من المجتمعات أن تتوجه المراة لخدمات الصحة النفسية لتلقي العلاج او الاستشارة الطبية اللازمة!

وفي فلسطين، فإن العلاقة بين العنف والصغوط الاقتصادية هي علاقة باتجاهين، فالعنف السياسي والعسكري الناجم عن الاحتلال الاسرائيلي أدى إلى تفاقم مشكلة الفقر والبطالة بين الرجال والنساء، وفي قطاع غزة أكثر حدة منها في الضفة حيث تستمر اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال في حرب الإبادة والتهجير القسري. وإن هذه الضغوط الاقتصادية لها تداعيات اجتماعية خطيرة ومن أبرزها تصاعد معدلات العنف ضد النساء.

اذا تواجه النساء الفلسطينيات تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة تؤدي إلى تفاقم ظاهرة "تأنيث الفقر" التي أشرنا اليها، اذ تعاني المرأة الفلسطينية من تمييز هيكلي يتمثل في صعوبة الوصول إلى التعليم، وفرص العمل، والخدمات الأساسية. ويعزز الاحتلال الإسرائيلي الأوضاع الاقتصادية الصعبة من خلال

القيود على الحركة والموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى انخفاض فرص العمل للنساء، وخاصة في المناطق الريفية والنائية.

إضافة إلى ذلك، يواجه قطاع كبير من النساء الفلسطينيات البطالة، ويعمل العديد منهن في القطاع غير الرسمي (نحو ٢٥ ألف امراة) أو في وظائف ذات أجر منخفض، مما يزيد من تعرضهن للفقر. كما أن المرأة الفلسطينية تعاني من مسؤوليات معيشية إضافية تتمثل في اعالتها لاسرتها (سواء كانت عاملة او غير عاملة)، ما يضاعف من عبء الفقر ويعزز تهميشهن الاجتماعي.

بناء على العديد من الدراسات يعد العنف الأسري من الآثار المباشرة لتفاقم الفقر، حيث تجد العديد من النساء أنفسهن عالقات في دوائر العنف بسبب الاعتماد المالي على الزوج أواي من افراد اسرتها، وهو ما يفاقم مشكلاتهن. في ذات الوقت، فإن صعوبة وصول النساء إلى المؤسسات والجهات التي تقدم خدمات الحماية او الارشاد، اما لاسباب مادية او لاسباب اجتماعية، مما يفاقم من اوضاع النساء ويزيد من معاناتهن

وبناء عليه، فإنه من الضروري العمل تبني سياسات تحارب التمييز بين الجنسين وتعزز من تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا، بما يضمن توفير فرص التعليم والعمل، وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والصحية، وخدمات الحماية، ومن المهم أيضا رفع الوعي المجتمعي حول أهمية دعم المرأة في مواجهة هذه التحديات، ويجب العمل على توفير برامج موجهة للنساء ضحايا العنف لتمكينهن من الخروج من دوائر الفقر والعنف.

المصادر

Younes . M (2020):Palestinian female workers in Israeli settlements: infringed rights and dignity; VIST for Rights and Development.

Gender, water and agriculture assessing the Nexus in Palestine (2023): food and agriculture organization of the United Nation s- Cairo

Kaushik, H. (2024). Gender-based poverty disparity. *International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR)*, *6*(2), 1-8. Retrieved from www.ijfmr.com

Özdemir, A., & Erol, H. (2023). A general overview on women's poverty in the world. *Business, Economics and Management Research Journal*, *6*(3), 270-284. https://doi.org/10.58308/bemarej.1340440

تقرير الانفاق والاستهلاك الاسري (٢٠٢٣): الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

بيان صحفي حول ملامح القطاع غير المنظم في فلسطين(٢٠٢٢)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

مسوحات القوى العاملة لسنوات مختارة (٢٠١٨-٢٠٢٤)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تقرير المرأة والرجل (2023): الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الأمم المتحدة. "التقرير الدوري لمجلس الأمن حول فلسطين" (نيويورك، ٢٠٢٣).

الأونكتاد. "التقرير الاقتصادي عن فلسطين" (جنيف، ٢٠٢٣).

تقرير أداء المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة : وزارة الاقتصاد الوطني، كانون الثاني /يناير ، ٢٠٢٤

التعداد الزراعي (٢٠٢١): الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة" .(OCHA) التأثيرات الإنسانية للجدار العازل في الضفة الغربية"، ٢٠٢٢.

تقرير صادر عن مكتب منظمة الاغذية والزراعة الاقليمي للشرق الادنى وشمال افريقيا الصادر بتاريخ ٣ اكتوبر حول اثار العدوان الاسرائيلي على قطاع الزراعة في قطاع غزة.

منظمة العمل الدولية ، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي الدورة ١١١، ٢٠٢٣.

ابو سيف ، فؤاد (٢٠٢٣): واقع القطاع الزراعي في الاغوار بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣

الأونكتاد. "التقرير الاقتصادي عن فلسطين" (جنيف، ٢٠٢٣).

بتسيلم. "تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأغوار" (٢٠٢٣).

تقرير بعنوان:" الاستيطان بعد ٧ اكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء" تاريخ النشر ٧-اكتوبر ٢٠٢٤ على الرابط: الاستيطان بعد ٧ أكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء(alquds.co.uk)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢٣ لدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للأعوام الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥ - ٢٠٢١/٢٠٢٢. رام الله – فلسطين.

الموقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الصفحة الخاصة باحصائيات حرب الابادة .

بيان صحفي بعنوان فاق عدد النساء والأطفال الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة العدد الذي قُتل في أي نزاع آخر خلال عام واحد –صادر عن منظمة أوكسفام

تقرير لنادي الاسير الفلسطيني بعنوان الاحتلال أعدم المئات من أسرى غزة بعد ٧ أكتوبر – صادر عن موقع الجزيرة

تقرير بعنوان واقع الاسيرات في سجون الاحتلال بعد مرور اكثر ٣٤٥ يوم – صادر عن هيئة شؤون الاسرى

تقارير دورية صادرة عن مكتب الاعلام الحكومي– غزة ومنشورة على الموقع الرسمي له.

عساف، نافع (٢٠٢٤): تقرير بعنوان "التعليم في غزة في ظل العدوان، واقع الحال، التوجهات والمطلوب للتعافي واستئناف المسيرة التعليمية ، ورقة مقدمة لمؤتمر الاحاطة للمقررين الخواص

نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي: الاثر المتعلق بالنوع الاجتماعي في قطاع غزة / يناير ٢٠٢٤

وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

جمعية نجوم الامل لتمكين النساء ذوات الاعاقة– واقع النساء ذوي الاعاقة خلال الحرب الحالية على قطاع غزة، تموز ٢٠٢٤

تقارير صادرة عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة OCHA

تقارير صادرة عن مكتب الاعلام الحكومي – غزة.

بيان صحفي صادر عن رئيسة الاحصاء الفلسطيني، تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام ٢٠٢٣ بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الاول من ايار)

تقرير بعنوان:" التطورات في اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة، مذكرة من أمانة الاونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، أيلول /سيتمبر ٢٠٢٤.

تقرير صادر عن برنامج "النظام الوطني لحماية الطفل والرعاية البديلة للطفل